مجلة أبعاد

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

اليمن بين التغيير والحرب

2014

abaadstudies
www.abaadstudies.org

الفهرس

الدبلوماسية اليمنية والبحث عن منافذ القوة 3

الشباب والثورة في اليمن مقاربة مغايرة فكراً وتحليلاً وتأسياً نظرياً..... 23

الجيش.. هيكلة هل تُنهي الانقسام؟! 42

مشروع تنظيم مرحلة ما بعد الحوار (كضمانات لتنفيذ مخرجاته) 53

فيدرالية اليمن عنوان لبناء الدولة أم للانهيار 60

خطة عملية لمكافحة الإرهاب في اليمن 68

الدبلوماسيـة اليمنيـة والبحث عن منافذ القوة

عبد السلام محمد

مقدمة:

تعرف السياسة الخارجية على أنها " برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

ومن المعروف أن السياسة الخارجية لأي دولة تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة لتلك الدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة [2].

ومن أهم أهداف السياسة الخارجية تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة، وتأمين المصالح الاقتصادية، وتحقيق النفوذ السياسي، وتحقيق البعد الأيديولوجي، وتؤثر فيها عوامل كثيرة اهمها الموقع الجيوسياسي ودول الجوار ، والسكان، والبنية الاقتصادية والسياسة والثقافية، والموارد واهتمامات المواطنين بالسياسة الخارجية والوضع الدولي العام.

ورغم أن اليمن يمتلك عوامل تحقيق سياسة خارجية جيدة، إلا أن العكس كان هو الملموس على أرض الواقع، فالخارجية اليمنية خلال الثلاثة العقود السابقة كانت الجهة الأكثر بعدا عن أي دور محوري في الأمن القومي والاقتصادي لليمنيين داخل وخارج البلاد، وبالتالي بدت صورة اليمن لدى الخارج دولة ضعيفة.

كما أن وضع اليمن وضعف الديمقراطية أدى إلى انعدام استراتيجية واضحة للخارجية اليمنية مؤثرة في المحيط الاقليمي والدولي، وجعل من القرارات الفردية الذاتية للرئيس السابق الأكثر تأثيرا، مقارنة بتأثير الأداء المؤسسي، وبالتالي انعدمت الرؤية والشفافية، ما يعني أن الخارجية اليمنية فقدت أهم ركنين أساسيين لوجودها وهما برنامج العمل العلني لتحقيق أهداف خارجية والموقع المركزي المهم في سياسة الدولة.

والأكثر وضوحا على فشل الدبلوماسية اليمنية قبيل ثورة فبراير الشبابية في 2011م هو أنها أوصلت بالبلد إلى أن ينظر إليه كمصدر قلق على الاقليم والعالم، وذلك لم يكن سوى فشل الدولة في تحقيق أهم استراتيجيات السياسة الخارجية وهو الأمن القومي.

ولوجود أولويات أخرى تلامس احتياجات اليمنيين المعيشية والأمنية، يشعر كثير من المتتبعين للسياسة الخارجية اليمنية بعدم وصول التغيير إليها حتى الآن ، وتمارس أدوارها بذات الروتين.

ويفترض في صانعي السياسة الجدد في اليمن ان يساعدوا هذا البلد لتحقيق انتقال سياسي وديمقراطي تدريجي وعلى مراحل، متوازيا مع اهداف المبادرة الخليجية [3] التي تؤسس للتغيير وتمنع انهيار البلد وانزلاقه في حروب داخلية وايقاف تدهور الدولة وخدماتها الأساسية.

لكن النقطة الأهم لبقاء السياسة الخارجية بوضعها الحالي، هو أن اليمن بعد 2011م كانت تحت الوصاية الدولية ورقابة مجلس الأمن الدولي والدول الراعية لمبادرة الانتقال السياسي السلمي التي نجمت عنها حكومة الوفاق الوطني، ثم انتقلت تحت الوصاية العسكرية للجماعات المسلحة إثر فشل الانتقال وسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م.

لا يعني ذلك ان الدبلوماسية اليمنية بعد الثورة ظلت جامدة، بل ستتطرق هذه الدراسة أيضا إلى جوانب التغيير الطفيف للحراك الدبلوماسي منذ تولي الرئيس عبد ربه منصور هادي الحكم في 21 فبراير 2012م، ومن المهم قبل ذلك تتبع وضع السياسة الخارجية لليمن إبان حكم نظام الرئيس السابق علي صالح على مدى الثلاثة العقود السابقة.

انفراد صالح بالقرار السياسي الخارجي

دبلوماسية غيبت عناصر القوة:

يشرح وزير خارجية تركيا الدكتور أحمد داود أوغلو كيف ان الدبلوماسية لأي بلد ترتكز على جوانب القوة المعبرة عن معطيات ثابتة وبعضها متغيرة. يقول أوغلو " تشكل الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية وحدة تكاملية مع استيعاب العامل الزمني والتأريخي للمجتمعات، ويعتبر كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع، وهويته الثقافية، والأنماط التي أفرزتها المسيرة التأريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها ، معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد، في حين تعد الموارد الاقتصادية ، وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة، ويمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وتعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوة الكامنة فيها"[4].

أوغلو يرى أن " استخدام العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية يؤدي إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، في حين أن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية".والجمهورية اليمنية تمتلك عناصر قوة ثابتة ، لكن يبدو أنها لم تتمكن من تفعيل عناصر القوة المتغيرة خلال الثلاثة العقود من حكم نظام الرئيس السابق علي صالح.

فاليمن لها امتداد حضاري وتأريخي وثقافي يعود إلى آلاف السنين، ولديها موقع جيوسياسي هام واستراتيجي ، حيث يشرف على الممرات المائية في المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن، ويشرف على أهم المضائق البحرية مضيق باب المندب الذي يعبر منه اكثر من ثلث نفط العالم.

ويمتلك اليمن ساحلا طويلا ولديه جزيرة سقطرى التي تشرف على منطقة واسعة من المحيط الهندي بين مضيق هرمز والقرن الافريقي ويمكن من خلالها مراقبة الملاحة الدولية،

كما أنه يمتلك ثروة بشرية كبيرة تصل لأكثر من 22 مليون نسمة، فيما تعد اليمن استراتيجيا دولة شابة، " حيث أن غالبية سكانها 70% أقل من 35 عاما[5]".

وتعد اليمن البوابة الجنوبية للخليج وجسر الربط بين آسيا وأفريقا.، ومدينة عدن ثاني مدينة بعد العاصمة من حيث موقعها وطبيعتها الجغرافية منطقة ارتباط تجاري بين العالم وتمتلك اليمن ثروة بحرية هائلة ، وأراضي زراعية متنوعة، وهناك اكتشافات جديدة للنفط والغاز وثروات أخرى مثل الذهب والفضة والبلاتين واليورانيوم.

الأمن.. المحرك الرئيس للدبلوماسية اليمنية:

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، وترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، وبالذات في الدول النامية.[6]ورغم أن سياسة اليمن المعلنة أن الاقتصاد يحتل المرتبة الأولى في أولوياتها ثم الأمن [7]،

لكن الخارجية اليمنية تعتبر تحركاتها لمكافحة الارهاب والحصول على اموال من المانحين أهم انجازاتها الدبلوماسية، وهي أولويات استبعدت القضايا الاستراتيجية للبلد، وأغفلت التأثير والنفوذ على المحيط الاقليمي والدولي، ولم تستفد جيدا من عناصر القوة الثابتة للبلد على الأقل.

فالسياسة الخارجية لليمن خلال حكم صالح في الجانب الأمني ساهمت في تشويه صورة الانسان اليمني من خلال تسويق الارهاب للحصول على دعم دولي لمكافحته، وفي الاقتصاد لا يتعدى دورها التركيز على قروض وأموال المانحين، ولم يكن لها دور مباشر أو غير مباشر في رفاهية الشعب اليمني، وبالتالي ساهمت بشكل كبير في رسم الصورة الهزيلة والضعيفة لليمن أمام الخارج..

وكانت النتيجة لكل ذلك، أن شهد العام 2010 الذي سبق عام الثورة مثل نقطة تحول فارقة في مسار التفاعل بين اليمن والمجتمع الدولي، حيث سلطت حادثة محاولة تفجير النيجيري فاروق عبد المطلب لطائرة ركاب فوق مدينة ديترويت الأمريكية نهاية 2009م الأضواء على اليمن بصورة غير مسبوقة كمصدر رئيسي للإرهاب العالمي، وأصبحت أولويات الدول الكبرى تتركز في كيفية منع تحول اليمن إلى دولة فاشلة [8].

دبلوماسية تفتح أبواب التدخل الخارجي:

صناعة القرار الدبلوماسي عادة ما يتم من خلال جهتين الأولى رسمية مثل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي والاستخبارات ووزير الخارجية والبرلمان، وجهة اخرى غير حكومية مثل الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الاعلام والرأي العام ومراكز البحوث والاستقراء[9].

وتتنوع آلية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من جهة واحدة كما المدرسة العقلانية ، أو من عدة جهات كما المدرستين البيروقراطية والتنظيمية، أو حسب تداخل الأدوار كما تعتقده نظرية الدور[10].

يرى جيمس روسنو[11] عدة عوامل تؤثر على قرار صنع السياسة الخارجي أهمها شخصية متخذ القرار ومنصبه وعلاقة الأجهزة الحكومية بعضها ببعض وودرجة تماسكها والنسق الإقليمي والدولي، ومن هنا استخلص نموذجا يعرف بنموذج (روسنو) حدد فيه قواسم مشتركة للدول المختلفة، فقال " في الدول النامية يلعب عامل الشخصية الدور الأول في رسم السياسة الخارجية، وفي الدول المغلقة (الشمولية) يأتي تأثير المجتمع في المرتبة الأخيرة، وفي الدول الصغيرة جغرافيا يأتي عامل النسق الدولي والإقليمي في المرتبة الثانية بينما يأتي في المرتبة الرابعة في الدول الكبيرة".

اليمن تمتلك بنية مؤسسية في إطارها مجموعة من الهياكل للأجهزة الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في عملية صناعة السياسة الخارجية [12]. فرئاسة الجمهورية والجهاز الحكومي والمؤسسة التشريعية لها دور في صياغة القرارات الخارجية[13].

ويعد مكتب رئاسة الجمهورية أحد أهم أجهزة الرئاسة ذو طبيعة فنية، فهو يمارس من خلل دوائر وثيقة الصلة بالسياسة الخارجية مثل الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية بعض المهام التي تساعد صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية [14].

لكن عند الحديث عن متخذ القرار السياسي في الخارجية اليمنية، لا نبتعد عن نموذج (روسنو) فالتأثير الشخصي في القرار الدبلوماسي للرئيس واضح، خاصة في ظل غياب أو تغييب دور الجهات غير الحكومية بالذات مراكز الأبحاث والأحزاب اليمنية.

وقد لعبت شخصية الرئيس السابق صالح دورا كبيرا في القرار الدبلوماسي لليمن، وتوصلت دراسة بحثية [15] إلى أن أنساق الرئيس صالح كان لها التأثير الجوهري في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي، وأنه يمكن التنبؤ بقرار الخارجية اليمنية من خلال فهم النسق السياسي العقائدي للرئيس صالح.

وبالتالي ظلت الخارجية اليمنية محكومة بتقلبات ومزاج صالح، فقد شهدت الخارجية اليمنية خلال فترة حكمه أداء سيئا ، أضر بالداخل اليمني والخارج الاقليمي والدولي. وبالتالي فان القرار السياسي للخارجية اليمنية في عهده كانت عرضة للتأثر بأي عوامل لانعدام الاستراتيجيات.

وقد لعبت البيئة الداخلية دورا في تقييد قرارات الخارجية ليكون زهيد التكلفة، ويتسم بالسلبية والقبول بالأمر الواقع، وعليه فالسلوك السياسي الخارجي لليمن دائما ما سعى لتخطي الفجوة بين الامكانيات والموارد من ناحية وبين الاحتياجات العامة من ناحية أخرى[16].

لقد كرس نظام صالح التبعية وانتقاص الاستقلال وفتح الأبواب والنوافذ أمام التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية على نطاق واسع، فسعي الرئيس السابق للتوريث، أدى إلى استهلاك عناصر قوة الدولة اليمنية وظهور التمرد الحوثي والقاعدة والحراك المسلح ، وكلها عوامل زادت من التدخل الخارجي [17]

وحسب وزارة الخارجية اليمنية فإن سياستها الدبلوماسية ترتكز على مبادئ الثورة وسيادة واستقلال البلد، ولها ثلاثة ابعاد رئيسية: البعد العربي من خلال الجامعة العربية، والبعد الإسلامي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، والبعد الدولي من خلال مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.[18]

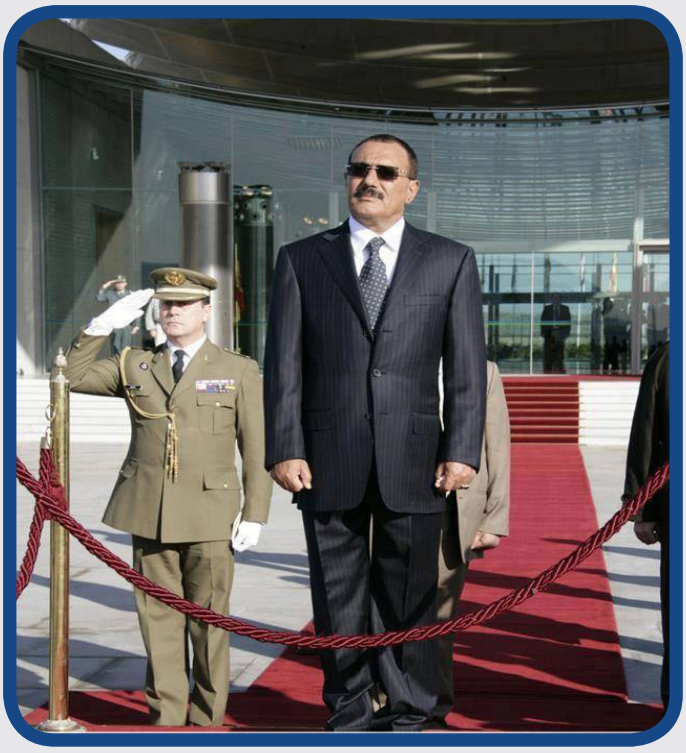

محليا: سيادة ناقصة

اتسمت الدبلوماسية اليمنية في حقبة صالح بسمات تظهر مدى تهميشه لكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في قرارات الخارجية، بل واستخدام الدبلوماسية أداة لقمع المعارضين وتحقيق مصالح شخصية.

ففي فترة من فترات حكم صالح أبعد بعض المعارضين السياسيين من الحكم بتوفير مناصب دبلوماسية لهم، وفي فترات لاحقة أصبحت المناصب الدبلوماسية مكافئات للمقربين منه فقط، وحصل العشرات من رجال القبائل والتجار والسياسيين المقربين منه على جوازات دبلوماسية حمراء.

وفي السنوات الأخيرة لحكمه استولى أبناء عائلته وأبناء كبار معاونيه على مناصب دبلوماسية في بعض الدول الكبرى إلى جانب منح دراسية في تلك البلدان على نفقة الحكومة، ثم العودة بعد الدراسة لتولي مناصب عليا بعضها دبلوماسية،

وهي فرص لم تتاح للمئات من الشباب اليمني المبدع.

لقد أساء نظام صالح استغلال الدور الدبلوماسي الذي قد يحل كثيرا من المشكلات الداخلية، وركز على استثمار قلق الجوار الاقليمي والدول الكبرى من الارهاب وخوفهم من انهيار البلد في الحصول على مساعدات مالية لا تذهب غالبيتها إلا في شراء الولاءات الشخصية، ومحاربة الخصوم السياسيين وتقوية نفوذه الاجتماعي والسياسي والعسكري في البلاد [19].

وقد لخص تقرير استراتيجي الوضع أثناء تطرقه لعلاقة اليمن مع الخارج ، في آخر عام لحكم صالح بالقول: " تشير الحقائق إلى حاجة اليمن الماسة إلى دعم واسناد الأطراف الخارجية ليس لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية شديدة التعقيد والتداخل فحسب، بل ولإبقاء كيان الدولة اليمنية قائما، ذلك ان سنوات طويلة لحكم الرئيس السابق من خلال التفضيلات والاجتهادات الشخصية غير المنسجمة في مشروع ، وإدارة الدولة من خلال التفرد والاقصاء واحتكار الثروة والسلطة والقرار واذكاء التمايزات الاجتماعية والمناطقية والقبلية قد انهك سلطة الدولة وأضعفها لحساب الانتماءات الجهوية والمذهبية والحزبية"[20].

اقليميا: مصدر قلق للجوار

وبرغم أن الاهتمام الدولي باليمن ظل مرتبطا بالأوضاع الأمنية وما يسمى محاربة الارهاب، إلا أن جزء من ذلك الاهتمام اتسع ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية، وتحولت اليمن معها إلى بؤرة من بؤر الصراع الدولي[21].

ورغم معرفة صالح بهزالة خارجيته واستمراره في إضعافها، إلا انه كان يحاول أن يظهر بمظهر الكبير والمؤثر اقليميا فقدم مبادرات متتالية ، فعرض وساطته بين دول القرن الافريقي[22]، ووساطته بين دول عربية عربية بين مصر وسوريا وبين فتح وحماس ما جعل محللين سياسيين يرون سلسلة الوساطات اليمنية هروب من مشاكل داخلية[23]، في حين كان يقوم بالوساطة بين ليبيا والسعودية[24] في وقت يستهدف القذافي نظام المملكة منطلقا اليمن[25]، ما يشير إلى مدى الضعف الذي وصلت إليه الدبلوماسية اليمنية التي اهتمت بالظهور الاعلامي وأهملت الأمن القومي للبلاد. لقد أصبحت اليمن في عهد صالح مصدر قلق للجوار الخليجي وتحولت إلى محطة لتهريب وعبور المخدرات والسلاح والبشر، ما استدعى المملكة العربية السعودية لبناء حاجز على امتداد الحدود بين البلدين[26].

لم يكن في سياسة النظام السابق في اليمن أي رؤية للتكامل والتعاون الاقليمي، فلم يكتب لمجلس التعاون العربي بين مصر واليمن والعراق والأردن أي نجاح ، وفشلت اليمن في الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، ولم يستفد من الاطار الافريقي تحت ما يعرف بتجمع صنعاء مع اثيوبيا وارتريا والسودان والصومال وجيبوتي.

وكان يمكن لليمن أن تعمل وفق استراتيجية الاهتمام بتجمع صنعاء بدلا من التخبط لأن القرن الأفريقي يشكل عمقا استراتيجيا يدفع باليمن اقتصاديا وسياسيا إلى الأمام، لكن يبدو أن الخارجية اليمنية لم تكن تعمل بوتيرة دبلوماسية توازي مدى أهمية القرن الافريقي للأمن القومي اليمني.

كما أن جهود المصالحة في الصومال ارتجالية وليست تنسيقية مع دول مؤثرة أخرى ولا تعتمد على قدرة وسيط يمكنه أن ينفذ سياسة تنموية داخل هذا البلد الممزق، الذي صدر مع بقية بلدان القرن الافريقي أكثر من مليون لاجيء إلى اليمن[27].

كما ان الخارجية اليمنية لم تعزز علاقاتها بأريتريا التي احتلت عام 1995م جزيرة حنيش اليمنية [28]، فقد ظلت المشاكل مستمرة بين صنعاء واسمرة وعلى رأسها قضايا اعتقال الصيادين[29]، كما ان الانعزال السياسي وضعف أدوات الدبلوماسية اليمنية قد شجع دول معادية للانطلاق من الجوار الاقليمي، فقد ذكرت وسائل الاعلام وبشكل متكرر عن وجود قواعد عسكرية ايرانية في بعض دول القرن الافريقي يتم فيها تدريب شباب ينتمون للمتمردين الحوثيين في شمال اليمن، ولضعف الدبلوماسية اليمنية لازالت العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول بوضعها الطبيعي[30].

وعلى مستوى الخليج، كان لموقف الرئيس صالح المؤيد للرئيس العراقي السابق صدام حسين والذي غزت قواته الكويت في 1990م، أسوأ العواقب على الوضع اليمني الداخلي بالذات الاقتصادي، وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات اليمنية الخليجية، ولم تعد على طبيعتها مع بعض الدول مثل الكويت إلا بعد رحيله.

حاول صالح من خلال تنازلات شملت ترسيم الحدود مع السعودية وعمان أن يعيد العلاقات اليمنية الخليجية إلى سابقها، إلا أن السعودية ظلت تعامل اليمن على أنها الحديقة الخلفية لها، وكانت الملف الخاص باليمن في السعودية بيد وزير الداخلية فقط.

اما الامارات وقطر فكانت الدبلوماسية اليمنية لم تعطهم أي اهتمام لدعم السياسة الاقتصادية لها، فقد ادخلت اليمن موانئ دبي لاستثمار ميناء عدن بدون ضوابط ومعايير تمنع تعطيل هذا الميناء التأريخي لصالح موانيء الامارات.

وفقط تعاملت صنعاء مع الدوحة في قضية اعادة اعمار صعدة بعد قبول الوساطة القطرية، لكن العلاقات اليمنية القطرية سرعان ما تدهورت عقب اتهامات صالح لقطر بدعم الانتفاضة الشعبية ضده.

فالعلاقات اليمنية الخليجية تراوحت بين الاستقرار والاضطراب طوال عهد صالح [31]، فهذا الفشل اليمني اقليميا لم يكن ليحصل لو أن البلد يمضي وفق استراتيجية خارجية تخطط لها المؤسسات الحكومية وتشارك في ذلك الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث.

دوليا: تحت الوصاية

ارتبط اسم اليمن بالإرهاب ، وأصبحت هذه الدولة مصدر تهديد للعالم، وتحولت اليمن مكانا ملائما للصراعات الاقليمية والدولية بحجة التعاون الأمني ومكافحة الارهاب، ولم يخرج صالح من الحكم إلا بعد ان أدخل اليمن تحت الوصاية الدولية [32].

وقد اختزلت الدبلوماسية عملها مع أكبر دولة في العالم الولايات المتحدة الأمريكية على الجوانب الأمنية، فقد شهدت اليمن في حقبة صالح اتفاقيات بين صنعاء وواشنطن تعد انتقاصا للسيادة اليمنية ، ومثل برنامج مكافحة الارهاب الذي يجيز للطائرات بدون طيار الأمريكية الدخول للأجواء اليمنية وقتل اليمنيين في انتهاك لسيادة اليمن وفتح أجوائه بدون استثناء.

فكما اختزلت العلاقات اليمنية الأمريكية على الجوانب الأمنية والعسكرية، اختزلت علاقة اليمن بروسيا على شراء السلاح وصيانته ، وبالصين على التبادل الاقتصادي ، وبالأوربيين على الدعم الفني والتنموي ، وبالتالي فان الدبلوماسية اليمنية في عهد صالح ، فشلت في ايجاد توازنات دولية تحافظ على سيادة اليمن وتساهم في التأثير على القرار الدولي، من خلال علاقات ندية تراعي المصلحة العليا للبلد.

وعلى ضوء انعدام المصلحة والتأثير في السياسة الخارجية ، يمكن تلخيص الدبلوماسية اليمنية في عهد صالح ووزير خارجيته الذي لا زال في المنصب بأنها لم تكن صفرا فحسب، بل إن ارتدادات الفشل الخارجي انعكس سلبا على الوضع الداخلي والعكس صحيح، ففي نهاية حكمه ترك بلدا ممزقا وخرجت محافظات عن نطاق سيادة الدولة، " وأصبح مكانا للصراعات الاقليمية والدولية " [33]، فحضرت إيران والسعودية والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا في تفاصيل المشهد اليمني الداخلي.

السياسة الخارجية اليمنية في عهد الرئيس هادي 2011-2014

ظلت اليمن البلد الوحيد من بلدان الربيع العربي الذي لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على وزارة الخارجية منذ رحيل نظام علي عبد الله صالح ومجيء الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى الحكم، وإلى قبل سقوط العاصمة بيد حركة الحوثيين الموالين لإيران من خلال مبادرة الانتقال السلمي للسلطة، التي أبقت نصف مقاعد الحكومة بيد حزب صالح ومن بينها حقيبة الخارجية.

فالخارجية اليمنية بعد ثورة فبراير 2011م قادها الوزير ذاته في عهد صالح، الدكتور أبو بكر القربي حتى 2013م، وبالتالي فان تأثير تحركات صالح لإجهاض التغيير كانت مؤثرة بشكل مباشر على هذه الوزارة [34].

كما يبدو أن تأثير وضع الانتقال السياسي والديمقراطي، في بلد كان على وشك الفشل، وتتصف مؤسساته المدنية والعسكرية بالهشة، جعل البعض يبرر ذلك بأن جهود الرئيس كانت منكبة على ترتيب المؤسسة العسكرية المنقسمة، وإيقاف التدهور المتسارع الذي أدى إلى نمو وتوسع غير طبيعي للحركات المسلحة [35] .

لكن عدم حصول تغيير مباشر في الخارجية اليمنية ليس معناه بقاء السياسات الخارجية كما هي، بل كان هناك تحرك بسيط من قبل الرئيس هادي ومستشاريه ووزراء محسوبون على الثورة كان لها أثر في البداية على الوضع اليمني الداخلي خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وقضايا دعم المانحين.

ولكن الفشل في السياسة الخارجية بدأ لافتا منذ بدء مسلسل سقوط الدولة تحت رحمة الجماعات المسلحة الذي انتهى بها المطاف إلى سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م.

محليا: تمدد العنف والإرهاب وضعف السيادة

في البداية حاول الرئيس هادي أن يحدد الخلل في منظومة السياسة الخارجية التي كانت تلعب بورقة الارهاب المؤثر على سيادة واستقلال البلاد،

فقاد حربا جادة ضد انصار الشريعة التابعين لتنظيم القاعدة وبدعم القبائل واستعاد منهم محافظة أبين في 2012، وكان له أثير مهم ومشجع للرئيس هادي بالسعي لاستعادة مدينة صعدة من المتمردين الحوثيين ولو بوسائل سلمية مغايرة ومشجعة لهم بالاندماج في المنظومة السياسية وترك السلاح.

لكن ما كان يأمله الرئيس هادي من خلال مؤتمر الحوار الوطني لم يتحقق، فبمجرد اختتام المؤتمر في يناير 2013م ، بدأ الحوثيون في التوسع عسكريا من خلال حروب بدأت من دماج ثم حاشد مرورا بعمران وانتهاء بالعاصمة صنعاء، تم خلالها السيطرة على كل معسكرات شمال الشمال، ثم بدأت خطة السيطرة على الموانيء غربا ومنابع النفط شرقا.

توسع الحركة الحوثية عسكريا خلق حالة انتقام في المجتمع ، ما أدى إلى توسع حاضنة تنظيم القاعدة وفرعه انصار الشريعة شعبيا حيث أنهم الطرف الوحيد الذي بقي لقتال الحوثيين بعد انسحاب المنظومة السياسية والقبلية من خارطة الصراع.

يبدو هنا الدولة فقدت الشراكة الكاملة مع الأمريكيين في مكافحة الإرهاب التي حاول الحوثيون ان يظهروا بمظهر البديل الأفضل ، فقد شهد التعاون معهم تحركا نوعيا للمارينز الأمريكي على الأرض لإنقاذ صحفي امريكي من خاطفيه القاعدة، ووصف هذا الاجراء الأول من نوعه منذ بدء برنامج الشراكة بين صنعاء وواشنطن في مكافحة الإرهاب من خلال الطائرات بدون طيار.

اقليميا: إخفاق مهدد

حاول الرئيس هادي التوازن في المصلحة والتوجه لتصفير الخلافات وتمتين العلاقات مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية، إلا أن انعكاسات الفشل للانتقال وسيطرة المسلحين الحوثيين على الأرض انعكس سلبا، ما حدا بدول الخليج لإيقاف أي دعم المالي لليمن.

ومن العوائق التي واجهتها اليمن مع جارتها السعودية القوانين الجديدة التي أدت إلى طرد آلاف العمال اليمنيين، الأمر الذي جعل النظام اليمني الجديد يبحث عن شركاء جدد على طريق ايجاد توازنات اقليمية ودولية جديدة.

فرغم ان العلاقات اليمنية القطرية شهدت صعودا بعد فتور لعدم تحمس الدوحة لخيارات الحل السياسي ، ورغم استعادت الحكومة ميناء عدن من شركة موانئ دبي الإماراتية من خلال حل ودي، ورغم تقديم وزير التخطيط والتنمية الدكتور محمد السعدي اعتذارا رسميا من اليمن للكويت أميرا وحكومة وشعبا عن سياسة نظام صالح خلال حرب الخليج،

إلا ان كل تلك الخطوات الدبلوماسية الكبيرة لم تعد ترى بعد انهيار منظومة الدولة في يد جماعات العنف والسلاح.

دوليا: فشل الاستفادة من التوازنات

يشكل التدخل الأمريكي بالطائرات بدون طيار انتهاكا للسيادة متزايدا ، ورغم ادعاء الرئيس هادي بتقييد تحركها ووضعها تحت معرفته، حتى أن كثير من العمليات ظهرت دقيقة ونوعية ساهمت في تخفيف حجم الكلفة البشرية في أوساط المدنيين بنسبة كبيرة ، إلا أن فشله في إدارة الانتقال انعكس سلبا على إدارة هذا الملف وبقية الملفات المهمة بالذات في مجالات التعاون العسكري والأمني مع دول كروسيا والصين إلى جانب الولايات

شكلت زيارة الرئيس إلى روسيا والصين بداية مشجعه في إعادة التوازنات الدولية في اليمن والحصول على دعم معنوي ومادي لإنجاز التغيير والانتقال بالبلد سياسيا وديمقراطيا انتقالا آمنا وسلميا، لكن لم تنعكس على تلك الزيارات أي نتائج على الأرض.

وبرغم اتفاق كل الفرقاء الدوليين، بالذات الدول الخمس التي تملك حق الفيتو في مجلس الأمن ، لانجاح الانتقال في اليمن، إلا أن أداء الرئيس هادي الضعيف في تحريك هذا الدعم وقت الاحتياج جعل تلك التوازنات والدعم الدولي الكبير في حكم المعدوم.

من خلال القرارات الدولية بالذات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ضد معيقي الانتقال السياسي كان يفترض باليمن ومن خلال علاقاتها بالأمم المتحدة المشرفة على الانتقال ودول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين الضغط لتنفيذ تلك العقوبات قبل سقوط معسكرات الدولة والضغط لإنجاح الانتقال، لكن التحرك المربك للرئيس والذي ينطلق من منطلق حسابات التوازن الداخلية ، جعلته يفشل في الاستفادة من الدعم الإقليمي والدولي له، وأصبحت اليمن خلال فترة رئاسته مهدد كبير للعالم ومحضن للجماعات المسلحة وساحة للصراعات الإقليمية والدولية.

دبلوماسية قوية ومؤثرة اقليميا ودوليا

العلاقات الدولية تحكمها قواعد ومحددات داخلية وخارجية ، والمصالح هي الدوافع المحركة للسلوك السياسي الدولي، كما أن العلاقات بين الدول تقوم على الندية والتكافؤ، على القوة والمصلحة وليس القيم والمبادئ.

وقد اكدت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى والثانية على احترام الشؤون الداخلية للدول وعدم التدخل فيها، لكن كثير من الدول الكبرى تعدت ذلك وتعاملت مع مبدا الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من منطلق مصالحها.

لقد وضعت حالة الارتهان والتبعية السياسية التي عاشها المواطن اليمني خلال الفترات الماضية إلى وضع سلوكيات النظام السياسية تحت الرقابة الشعبية، فتحقيق الاستقرار السياسي الذي لا يسمح بانتهاك حقوق الانسان وتطبيق مبدا المواطنة المتساوية دون النظر إلى الاعتبارات السياسية أو المناطقية أو القبلية أو الجهوية سيمنع أي تدخل خارجي [36].

فحماية السيادة يحتاج إلى " نسج علاقة متزنة تبادلية على أساس المصالح وليست تبعية مناقضة للهوية ".[37]

وكما وضع الموقع الاستراتيجي على مضيق باب المندب اليمن كمسئولة عن حماية مصالح العالم يجب استغلال العلاقة الدولية تلك لخدمة المواطن اليمني في الداخل، فاليمن بموقعها الجيوسياسي ومكونها الديمغرافي ورصيدها الحضاري ستكون عنصرا فاعلا في تحقيق الاستقرار للمنطقة ولاعبا مؤثرا اقليميا ودوليا، وتحقيق الأمن الانساني يتطلب تحقيقا لسياسات تنموية رشيدة.

ومن المهم اعادة رسم شخصية اليمني وصورته كإنسان يحب السلام ويرفض العنف، وتقديم اليمن كشريك للمجتمع الدولي حقيقي وفاعل في مكافحة الارهاب [38].

البحث عن منافذ القوة:

يتوجب على اليمن أن تعيد النظر في سياستها الخارجية من منطلق استثمار الجغرافيا والتأريخ والثروة والبشر لبناء دولة ديمقراطية وتحقيق الكرامة لليمنيين داخليا والتأثير والنفوذ اقليميا ودوليا.

ويمكن تحديد مسارات المرحلة المقبلة بعدة محاور تتجاوز الدور السياسي للخارجية اليمنية المتقوقع بين الفعل ورد الفعل الضيق.

الجوار الخليجي:

اليمن تشترك مع الجوار الخليجي بالذات المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في حدود برية طويلة، فيها تداخل اجتماعي وثقافي كبير، وتعيش قبائل مشتركة بين اليمن والسعودية وبين اليمن وعمان ، فترسيم الحدود بين البلدين، لا تلغي هذا التداخل ويمكن استثماره بطريقة إيجابية تحافظ على المصالح السيادية للدول الثلاث.

ويعد انشاء مدن صناعية ومشاريع اقتصادية في هذه المناطق المشترك أفضل خيارات التنمية لليمن الذي يمتلك طاقة بشرية ، وللخليج الذي يملك راس مال، وبالتالي يعاد ترتيب السياسة الخارجية وفقا لأولويات اقتصادية وأمنية ذات بعد استراتيجي يحد من البطالة في اليمن ويمنع انعكاساتها على دول الخليج.

وبالتالي يتعين على الدبلوماسية اليمنية الجديدة أن تسعى لاقناع السعودية باستبدال الحاجز الأمني على الحدود بمشاريع اقتصادية مشتركة.

وعلى طريق الخروج من تأثير بعض دول الاقليم يفترض باليمن أن تسعى لتنويع مصادر دخلها، وتنويع شركائها بحسب المصلحة بالتوازي مع تصفير الخلافات بالذات مع دول الجوار.

ولأن المال اليمني بالذات الحضرمي يشارك في التنمية الاقتصادية للسعودية، فسيكون من المهم وبتعاون مشترك بين البلدين الدفع به لتحقيق تنمية في الداخل اليمني وهذا يحتاج الى دبلوماسية نوعية تستدعي تأريخ الهجرات اليمنية والاستفادة منها.

ولا نغفل الصعود الاقتصادي لدولة قطر، للاستفادة منها وإشراكها في التنمية الاقتصادية والاستثمار في اليمن ليتم التنويع في الشركاء ومصادر الدخل الوطني الذي سيساعد النظام على تحقيق السيادة الكاملة ويخفف من ضغوط وتدخلات الخارج.

وبعد الاعتذار للكويت على الدبلوماسية الجديدة أن تمتن علاقة اليمن بالكويت، وتفتح المجال لإعادة الدور الذي كان يلعبه هذا البلد في جانب التنمية قبيل حرب الخليج 1990م.

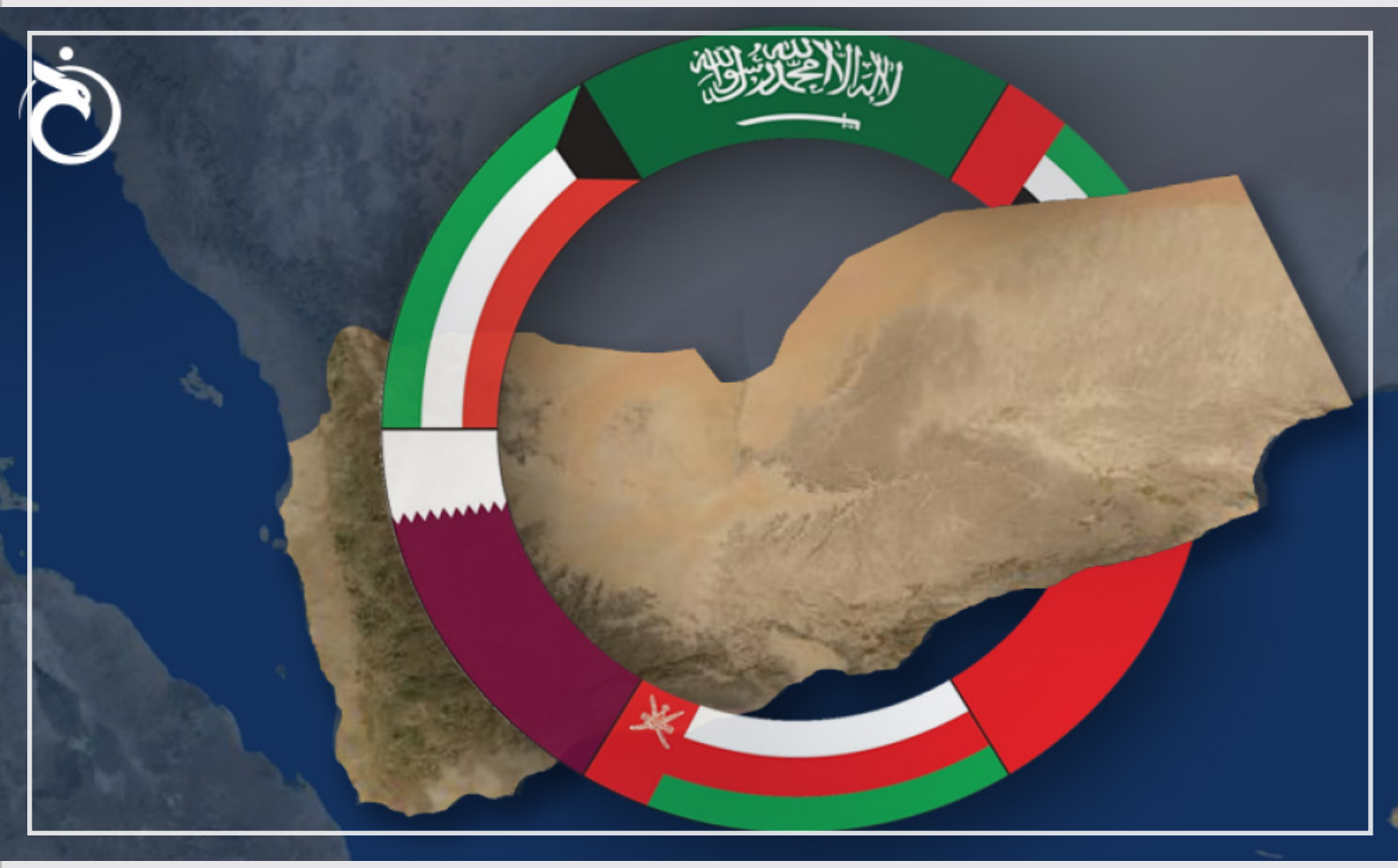

كما أن الامارات العربية المتحدة والبحرين يمتلكان مراكز مالية واقتصادية يمكن لليمن أن تستفيد منهما.

وبقدر ما يشكل الخليج عمقا استراتيجيا لليمن، تشكل اليمن حزاما أمنيا للخليج، وبالتالي فان انهاء الخلافات والتعامل وفق منهج الندية وليس التبعية ووفق المصلحة وليس وفق تأدية الأدوار سيجعل من منطقة الخليج العربي قوة منيعة على التدخلات الخارجية ومحاولات التفكيك.

العمق الافريقي:

من المهم للدبلوماسية اليمنية أن تعود للاهتمام بالبحر وما ورائه، فاليمن تمتلك 2000 كم تقريبا من الحدود البحرية، على البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي وهي من أهم المناطق المائية في العالم حيث يمر من خلالها ثلث الطاقة عبر مضيق باب المندب. ولذا فمن المهم توطيد العلاقات وتبادل المصالح وخلق التكامل بين اليمن ودول القرن الافريقي جيبوتي وأثيوبيا وأرتريا والصومال والسودان.

كما أن اليمن بحاجة للالتفات إلى مصر حيث تعتبر اليمن عبر مضيق باب المندب بوابة لقناة السويس التي تمثل الشريان الرئيسي لاقتصاد، وبالتالي فمن المهم بناء منظومة تحالفات أمنية واقتصادية بين الدول المطلة على البحر الأحمر لحمايته وبالذات بين مصر واليمن والسودان إلى جانب السعودية .

وعودة الدور اليمني المصري في البحر الأحمر ومنطقة القرن الافريقي سيخلق علاقات اقتصادية متبادلة ومتكاملة مع دول القرن الافريقي بالذات الصومال وجيبوتي وارتريا ، وقد يمتد التأثير إلى اثيوبيا وجزر القمر وكينيا، التي تشهد سباقا ايرانيا اسرائيليا يهدد نصيب مصر والسودان من مياه النيل.

كما ان على اليمن استغلال النفوذ العائلي والتجاري والتأريخي في هذه الدول بالذات اثيوبيا لخلق شراكة اقتصادية وأمنية كبيرة، وعلى راسها إعادة مشروع مدينة النور بين اليمن وجيبوتي الذي سيجعل من الجسر الواقع في أضيق نقطة بباب المندب جسرا استراتيجيا بين الخليج ودول آسيا وبين القرن الافريقي وبقية القارة السمراء.

الامتداد العربي والاسلامي:

من خلال الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي يجب اعادة صياغة دبلوماسية تعزز التعاون والتكامل بين الدول العربية والاسلامية وعلى رأسها (مصر ، تركيا، ماليزيا ، إندونيسيا، نيجيريا..)

ويفترض ان تتعامل الدبلوماسية الجديدة على قاعدة المصلحة، ومن خلال تشجيع مناخ الحريات السياسية والديمقراطية، الذي سينعكس ايجابا على الاقتصاد.

التأثير الدولي

من المهم أن تتعدى اليمن التعاون الأمني مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان والهند...، إلى اتجاه دعم انشاء المدن الصناعية والصناعات المتوسطة والثقيلة، واستجلاب شركات تنافسية لاستخراج الثروات النفطية والمعدنية ، واستثمار البحر ، وفتح شراكة في مجال التدريب والمدني والعسكري ، ومقابل تنويع شراء السلاح .

كما من المهم تمديد العلاقات الدبلوماسية إلى الدول الصاعدة في أمريكا الجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين ودول شبه الجزيرة الاسكندنافية الأكثر غنى في العالم مثل النرويج والسويد والدانمارك وفنلندا إلى جانب هولندا، للدفع بهم الاسهام في تنمية اليمن الاقتصادية والديمقراطية.

كما هو من المهم تعزيز العلاقات مع دول أوربا الشرقية بالذات التي استقلت من الاتحاد السوفيتي في تنويع مصادر شراء السلاح وانتاج الطاقة.

في المحور الآسيوي؛ فإن العلاقات القديمة بين اليمن ودول آسيا التي يتواجد فيها آلاف اليمنيين المستوطنين بها كالهند وإندونيسيا وبروناوي وسنغافوره وماليزيا تتيح المجال بسهولة للاستفادة من تطور هذه البلدان وتوسيع العلاقات الاقتصادية والإدارية واستيراد الخبرات بما يسمح لنقلها إلى اليمن ومساعدتها على النهوض بأيدي أبنائها الذين هاجروا منها وحققوا نفوذاً سياسياً واقتصادياً مهماً في هذه الدول الآسيوية.

وبهذه العلاقات تستطيع اليمن أن تشكل منافذ قوة متعددة ومتنوعة للتأثير، والهروب من تأثير الاستقطابات الاقليمية والدولية.

المراجع

1) الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، تعريف مستخلص لمؤلفي منهج السياسة الخارجية في كلية السياسة والقانون 2008-2007م

2(Foreign Policy- London - Rouiledg and Kegau Poul -1970 -P.H Roy Jones- Analysis

3) المبادرة الخليجية تنص على تشكيل حكومة بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس السابق والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.

4) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل مركز الجزيرة للدراسات ط1 2010م

5) د. محمد السعدي وزير التخطيط والتعاون الدولي ، كلمة في افتتاح الاجتماع الأول للجنة العليا للتعداد السكاني 2014م، صحيفة الجمهورية الرسمية، 22/10/2012م

6) تفسير السياسة الخارجية، د.لويد جنسن، أستاذ العلوم السياسية- جامعة تمبل بالولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د. محمد مفتي، ود. محمد سليم ، الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود 1989م.

7) تقرير للخارجية اليمنية - الدبلوماسية اليمنية في عام 2002 ، جني ثمار الواقعية السياسية، مرفق بها ورقة عمل حول الثابت والمتغير في أولويات ومبادئ السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، تقرأ من الموقع الالكتروني للخارجية اليمنية http://www.mofa.gov.ye

8) عايش علي عواس، تفاعل العلاقات بين اليمن والدول الكبرى ، تقرير مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية 2010م

9).لويد جنسن، مرجع سابق.

10) الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، مرجع سابق

11)عبد الرحمن الغالي ,انعكاس الداخلية للدول على سياستها الخارجية-الانقاذ مثالا, ورشة العلاقات الخارجية في مؤتمر حزب الأمة السوداني، مارس 2003م.

12) نجيب الغرباني ، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ، دراسة المتغيرات المؤثرة ةصناعة القرار، نماذج تطبيقية، 1990- 2000م ، ط1، مركز عبادي للنشر.

13) محمد علي عمر الحضرمي، سياسة اليمن الخارجية تجاه دول القرن الافريقي، مساهمة في دراسة القرار السياسي، اصدار مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، 2009م صـ37.

14) الحضرمي، مصدر سابق صـ43

15)نجيب عبد الله غلاب، السياسة الخارجية اليمنية ، دراسة في الأنساق العقائدية للرئيس صالح، جامعة الملك سعود، دراسة ماجستير، 2005م

16) جلال فقيرة ، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ازاء دول الجوار الجغرافي، 1990- 1997م.

17)محمد الغابري، اليمن ثنائية التبعية والسيادة ،(العبور الآمن)، تقرير مركز أبعاد للدراسات والبحوث 2012-2013م

18) الموقع الالكتروني للخارجية اليمنية http://www.mofa.gov.ye

19) نشر موقع ويكليكس بعض من فساد وزارة الخارجية اليمنية، كما نشر الصحفي منير الماوري على صفحته بعض الوثائق.

20) مستقبل العلاقات الخارجية لليمن بعد الثورة، تقرير المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية 2011م

21) علاقات اليمن الخارجية ، تقرير المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية 2010م

22) وساطة صالح بين اثيوبيا والسودان وارتريا http://www.elaph.com/Politics/2004/12/26789.htm

23) وساطة بين سوريا ومصر http://marebpress.net/news_details.php?sid=10523&lng=arabic

24) http://www.alwasatnews.com/1401/news/read/669171/1.html

25) صحيفة الشرق الأوسط، العددين 12502-12501 ، 18 – 19 فبراير 2013

26) ويليام رو، محورية اليمن في الاهتمام الأمريكي ، الاتحاد الاماراتية 6/1/2010م

27) http://aljazeera.net/news/pages/182e23ee-3e85-44b7-817b-4c7419e517a7

28) http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218421&eid=584

29) http://marebpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=56450

30) بشير إسحاق ، مسؤول العلاقات الخارجية في التحالف الاريتري المعارض، تصريح صحفي http://marebpress.net/news_details.php?sid=19787&lng=arabic

31) نصر طه مصطفى، البيان الاماراتية، 6 مارس 2012م

32) المبادرة الخليجية التي بموجبها تم تسليم صالح للسلطة في 23 نوفمبر 2011م وضعت اليمن تحت الوصاية الخارجية، وقرار مجلس الأمن 2014 أعطى الدول الراعية لها صلاحيات مراقبتها.

33) أقر القربي بتصاعد التدخل الخارجي منذ انتخابات 2006 التي فاز فيها صالح ، في محاضرة بمنتدى سياسي يقرأ على الرابط التالي http://www.alkhaleej.ae/portal/portal/4c8aca45-868f-4bc5-a32a-7d64e280a13a.aspx

34) اتهامات بتعيين القربي سفراء بطلب من صالح وبدون اذن الرئيس هادي ، وثائق نشرت على الرابط التالي:
http://www.alhadath-yemen.com/news27925.html

35) الحركات المسلحة هي حركة المتمردين الحوثيين في الشمال وتنظيم القاعدة وسط وشرق اليمن والحراك الانفصالي المسلح في الجنوب، والبعض يضيف آخرين فقدوا مصالحهم مع النظام السابق ويقومون بأعمال انتقام وعنف ضد منشئات وخدمات حكومية.

36) د. عبد السلام المهندي ، البراجماتية ، (توازن النار)، تقرير مركز ابعاد للدراسات والبحوث 2011م.

37) د. فارس السقاف ، منافذ الاختراق، (العبور الآمن)، تقرير مركز ابعاد للدراسات والبحوث 2013-2012م(

38) د. عبد السلام المهندي ، تحديات السيادة ، (العبور الآمن)، تقرير مركز ابعاد للدراسات والبحوث -2012 2013م.

ملخص:

خلص الباحث إلى أن افتقاد الثورة لعامل التمأسس كان سبب إخفاقها الرئيسي، ويؤكد أن بالإمكان وضع حد للمشكلات التي واجهتها، بتحويل الإرادة إلى واقع ملموس، للحد من نكوصها وتلاشيها والعودة إلى مرحلة استعادة النفس والتوازن، للتهيؤ لمرحلة أخرى أكثر فاعلية.

تحاول هذه الورقة تحقيق الأهداف الآتية:-

1. معرفة المقصود بالشباب والثورة وذلك من خلال عدم الانشداد لتلك المفاهيم والتقسيمات المعروفة لدى بحاثة وعلماء ومفكري العلوم الإنسانية والاجتماعية ككل، وإن اتكأت بجهازها المفاهيمي على ذلك، فهي لا تروم القطيعة والتجاوز بقدر الإضافة وإحداث التراكم المعرفي، حيث اجتراحها لجهاز مفاهيمي أكثر مرونة واستيعاب ومسايرة واستغوار لما تبتغي الورقة الوصول إليه, وحظ مقاربتها إياه هو ما تستنّه وتحاول التأسيس له وفقاً لاعتمالات 2011م وما شهدته اليمن والوطن العربي ككل.
2. معرفة وتحليل الدور، ونمط العلاقة، وماهيتها، وحقيقة عنوان الدراسة (الشباب والثورة) ومدى صوابيته؟ و لماذا؟
3. اجتراح وتكوين ومعرفة وتحليل مراحل الثورة تلك وتخلُّق أنساقها، ومراميها والوسائل والأدوات، وأبرز عوامل اخفاقاتها غير المُدرَّكة والمستوعبة، وذلك من خلال ايجاد نسق خاص بالورقة، ووفقاً لجهد الباحث وإعمال تفكيره وإنتاجه[1].
4. معرفة وتحليل ما إذا كانت كل تلكم الأهداف فصل إعلان بموت الثورة، ومن ثم التسليم بمآل ما وصلته اليمن، أم هو محاولة استنهاض للمجابهة وعدم التسليم ومعرفة نقاط الضعف وعوامل الإخفاق تلك وكيفية تجاوزها مستقبلاً؟
5. أخيراً معرفة وتحليل ما إذا كانت الثورة مجرد فعل احتجاجي بحد ذاته من عدمه، وقوام كل ذلك وأساسه ومدار تفكيره الكثيف في دلالات ومرامي ومواطن ليس ما حصل وما وصلته اليمن كأحداث متخلّلة للفعل، بل الفعل بوصفه فعلاً والتعرف على كينونته وصيرورته وفاعليته، مُعرّفةٌ بمفردتي (الشباب والثورة)، والذي لم يحظَ أو ينال السبر وإعمال العقل والتفكير من قبل.

كل تلكم الأهداف والأسئلة المحلَّقة والمتخفية في ثناياها قائمة على فرضية اساسية مفادها (أن أي ثورة تفقد جاذبيتها ومن ثم فعلها بناءً على لا تمأسس مكوناتها وفقاً لما اجترحته أيادي حملتها في نفوسهم ابتداءً وبالتالي اخفاقها رغم الإيمان العميق بها).

أولاً: ما المقصود بالشباب؟

يقصد بالشباب روح المشروع وكنهه, حيث هم المشروع وهم حملته، وذلك وفق مبدأ (كل مشروع لا يبدأ من الشباب ولا ينتهي بهم ليس مشروعاً)، والمقولة المعروفة (إذا أردت المستقبل فعليك بالشباب), بيدَ أن مفهوم الباحث هنا أعمق حيث افتراض المقولتين أو المبدأين وحيثياتها قائمة على أن الشباب هنا فئة عمرية [2].

فالشباب هنا ليسوا تلك الفئة العمرية المتراوحة في أوسع تصنيف بين سن ال(18) عاماً ودون الأربعين، حيث اكتظاظ النشرات والتقارير الدولية والمحلية بنسبتهم في اليمن بما يفوق الـ(73.5%).[3]

بل هم كل ذلك وقوام وأساس مشروع التغيير وحملته غير محدودة بسن ولا مؤطرة بفئة أو مرحلة حيث اليمن مجتمعاً فتياً ومتشبباً، ولذا فان تعريف الشباب هنا كمشروع وروح ينصرف إلى أنهم أساس المجتمع كمجتمع، وأصل الدولة من حيث هي دولة، حيث أنهم أصل كل قوة، وعدّة حاضرها وعماد مستقبلها، ناهيك عن كون انتفاء وجودهم ليس انتفاءً لحقيقة (انفصال الحقيقتين) السياسية عن الحقيقة الاجتماعية بل وجودها، إذ أن انتفاء حقيقة وجودهم وفق ذلك المفهوم لا يعني سوى انتفاء لأصل المجتمع والدولة معاً، وذلك من حيث المجتمع كمجتمع وليس بوصفه الجماعات والدولة ليست هي السلطة كذلك.

إذن فالشباب هنا ليسوا تلك الفئة العمرية، ولا التقسيم من حيث الذكورة والانوثة، ولا التصنيف وفق الثقافة السياسية اليمنية حزبية كانت أو سياسية، إذ هم في الحقيقة مشروعاً تغييراً بروح ونكهة شبابية خالصة. ولذلك نجد أنهم هنا الأكاديمي اللامع والناشطة المعروفة والمهمش الأمي والمتعلمة المغمورة، الذكر والأنثى، الكبير والصغير الشاب والشابة، الناشط حزبياً، والمستقل إرادةً و توجهاً ورؤية وقراراً.

هم المستقبل حيث لا مستقبل في غيرهم وبدونهم، وهم المجتمع حيث لا مجتمع بل جماعات تتمثلها الفئوية وتزين كشوفها بهم كفئة، وهم الدولة حيث لا دولة بوصفهم أحد أركانها, بل ثمة سلطة سحقت كل شيء، وهم المتخرب والناشط والسياسي والمستقل، حيث لا وجود لتلك المفاهيم ومعانيها، وانتفاء دلالاتها إن وجدت، هم المرأة وهم الرجل حيث لا وجود لهما في كل سياسة أو رؤية حزب ومنظمة مدنية ونشاط مجتمعي، وهم كل فئات المجتمع و الأكثر تمثلاً لحقيقته المتعددة والمتنوعة وحفظاً لحق الاختلاف والمعتقد والرأي والمصلحة وتضارب التوجهات،

لا الأكثر تمثيليةً عليه وتمثيلاً به وتسييساً لحقيقة الادعاء وتنازعهما بين الأكثرية عدداً أو مذهباً, وبين الأقلية معتقداً وعدة طائفية. إنهم باختصار وحدة المشروع وحملته وعرابوه ومدار اهتمامه ومجترحي رؤاه وبهم وفيهم ومنهم يتم تنفيذه، إذ هم روحه ومرامه وكنهه.

ثانياً: المقصود بالثورة

تحاول الورقة وتنشد بناء مفهومها الخاص ولذا فهي ليست سبراً لتلك المفاهيم القارة للثورة، وليس مهمتها إثارة النقاش فيها، بقدر محاولتها إقامة مفهومها الخاص القادر على التفسير وفقاً لما هي عليه الأحداث ومحاولة مساءلتها من تلك الزاوية المجترحة لا المجترُّة. وعليه فالثورة هنا عبارة عن "استيلاد" بكل ما يعني ذلك ويدل عليه ويذهب إليه، إذ الولادة هنا ليست مرادفة "للاستيلاد" بل أن الولادة هي بمثابة النسق ، حيث الاستيلاد هنا كمصطلح ومفهوم يشير إلى المخاطرة والمقامرة والجهد ويتضمن التكتيك والاستراتيجية كما يشير إلى النسق والأداة والوسيلة، والمعنى والدلالة، والمراد والفعل وماهيته، والإرادة والكيفية والإدارة أيضاً، إنه الكينونة والتعرض لآلام المخاض ومواجهة التحديات وانبثاق الفرص وحجمها وكيف استثمارها، الحامل الساسي والحاضن الاجتماعي، الموارد وتعبئتها، الخطاب وشكله ومضمونه ووحدته، القوة وتغيراتها وتعبيراتها، الأسس والقواعد لكل ذلك، أين الأصل وأيها الفرع، ما البداية وكيف الختام، وصولاً للتمرحل وتحديد بُعدي المكان وكيفية حسبان عامل التوقيت.

ما الواجب تهيئته وطرق الإعداد والتنسيق والمبادأة واستنبات كل ذلك وفقاً للبيئة الداخلية والخارجية والمحيطة وكيف ذلك، وهذا كله هو ما نعنيه "بالاستيلاد" وكما ستبينه الورقة تباعاً.

ثالثاً: كيف تمثل الشباب الثورة؟ (الماهية ونمط العلاقة والدور)

لقد تمثل استيلاد الشباب للثورة من خلال اثبات الذات ابتداءً، حيث أن الثورة الحقيقية يكون مبتدؤها النفوس لا فعل الاحتجاج بوصفه احتجاجاً، فهي قبل كل شيء ثورة على الذات، وهذا هو البعد الأهم، حيث هو المرتكز الأساس لفعل الاستيلاد ومعنى الثورة. إذ الثورة على الذات لا تعني سوى اقتلاع الزيف المعشعش في الذهن والوجدان المجتمعي، حيث الغربة الروحية والاغتراب النفسي بمفارقة وانفصال فاضح بين الذات وكل ما هو قائم من نظام سياسي واجتماعي، وفضاء ثقافي وعلاقات مجتمعية ومستقبل شبه منعدم. وذلك من حيث شخصية الكائن منفصلة عن ذاتها وتمثلاتها وكل ما يدور حولها وهي منغرسة فيه باستلاب بائن وشائن في اللحظة عينها.

فكان لابد من لحظة التشيؤ تلك واستدرار فعلها والنسق المستولد قسرياً من خلال إعادة التعريف وإحداث مزواجة تكاملية بين الذات والواقع، فكانت مرحلة الاستيلاد والتشيؤ تلك، حيث الانتقال من العدمية إلى كائنية الشيء وكنهه، من اللاتحقق إلى الحقيقة والاستحقاق، من اللاشيء إلى التشيؤ والتخلق، وكان الشباب وكانت الثورة، وذلك بانتقالها من اعتمالات النفس واللامحسوس وغير المدرك إلى الواقع والمشاهد والمجترح.

وهنا تكمن الدهشة ويحضر الجمال، حيث اللَّبنات المستولَّدة أملاً، وكينونة الشباب المتحققة من خلال نسق الفعل ومجاله، حيث خلق الحرية مجالاً وتخليقها فعلاً تحررياً بنسق التشبب والتثوير نكهة وتفرداً.

إن استيلاد الثورة كأداة وفعل تحرري ومشروع قائم بالأساس على ذات مستولدة ابتداءً ومستولدة (بضم ميم الأولى وفتح لامها، وكسر ميم الثانية ولامها)، لنسق الفعل ومجاله وتحديد هوية رافعته انتهاءً، وهذا هو معنى الحضور تمثلاً، وماهيةً ودوراً ونمطاً لنوع العلاقة تلك وكنهها.

حيث الشباب المستولد كذات حرة بمثابة المتغير المستقل أو الخفي الأصيل، ناهيك عن كنههم كمشروع تتمثله روحاً تغييرية بأداة متخلقة (الثورة) كمادة ووعاءً للمشروع بنسقية الفعل وفاعلية الحرية كمجال وهوية، وبهذا تكون الثورة بمثابة المتغير الوسيط والتابع، ويكون نمط العلاقة هنا إيجابياً مضطرداً شديدة الارتباط والتأثر في الوقت الذي تحمل السلبية أيضاً, حيث كلما تخلفت الذات الحرة استيلاداً كلما فتحت آفاقا أرحب للفعل ومجاله والأداة واجتراح النسق وتخلق الأشكال، والعكس صحيح أيضاً.عندها يكون الشباب روح المشروع والثورة مادته التغييرية، الأمر الذي ينصرف إلى تحديد هوية الشيء وكنهه وأصل تشيؤه.

إذ أن القول بثورة من غير تلك الروح وذلك المشروع قول اعتباطي لا أساس لوجوده، حيث التماهي لتشكيل وحدة عضوية متكاملة، قاعدتها الأساس السباب روحاً ومشروعاً، ووسيلتها وأداتها و مادتها الثورة كأصل متفرع لا تفريع أصيل.

والسؤال: هل من أنتمى وتبنى الثورة ليس منها؟

الجواب، لا بل أن من الصعوبة إن لم يكن الاستحالة الفصل بين الروح والمادة، بين المشروع والأداة، حيث أن الثورة الحقة لا تكون ولن تبلغ الثورية تلك مداها إلا من خلال نسق التأسيس المستولد ذاتياً، وبإرادة حرة، وهذا يشير إلى بعد مهم وتأسيسي ألا وهو أن "كل ذاتٍ حرة هي في الأصل فردانية ثائرة، وهي المقتدرة على تخليق ثورة وإبلاغها مداها وتحمل تبعاتها المستوجبة والمستحقة، حيث الثورة فعلاً ممتداً لتلكم الذات الثائرة المتسمة بذاتية الأنا وفعل التحرر والقادرة على إحداث وإنتاج ثورة مجتمعية لا صنع حالة ثورية متوقفة وموقوفة على فعل بعينه وأهداف منتقاة وأسلوب مختار، فذلك ليس بثورة, ناهيك عن أن ذلك هي من تعطي للثورة دلالتها وتحيلك إلى ماهيتها وصانعيها، وتضفي المعنى لها ابتداءً.

رابعاً: محددات الفعل الثوري

أ- مرحلة التخلق والتشيؤ:

وهذه المرحلة هي عبارة عن امتداد فاعل لفعل الكينونة تلك، حيث أن تحديد هوية الفاعل ومجاله ومكان وزمان الفعل قد تخلق بنسقه الخاص واستيلاد ذاتي ويشتمل ذلك الفعل على التبشير بالفكرة وهضمها، واستيعاب مراميها وأبعادها، وصولاً للتعبئة والتجييش وكيفية الحشد لها، ونمط الخطاب وتحديد الأهداف المرحلية والواجب على المعتنقين حيالها، وتحديد المبادئ الرئيسية والعامة.

ناهيك عن مهمتها الابتدائية في إزالة الشك وتبديد نظرات الارتياب وإرساء مداميك البناء، حيث أن أخطر ما يواجه تلك المرحلة للفعل الثوري ليس الهجوم المضاد خطاباً وسلوكاً، بل هو التشوش الحاصل في ذهن المعتنقين له والمؤمنين به ابتداء، وذلك من زاوية أن التشوش ذاك سيقدم الفعل الثوري على غير ما هي حقيقته ومرامه ووسائله وأدواته المجترحة وحملته خصوصاً وأن ذلك المستولد كهوية وفعل ونسق وأفق لا يزال غير مدرك ولم يشتد عوده بعد, ولذا فمسألة صرعه في مهده واردة، وهذا هو ما يفسر سلوك الأنظمة في لحظة الاستيلاد الذاتي تلك عنفاً ومداراة.

وبهذا يكون الهدف المرحلي للفعل الثوري في تلك المرحلة من أهم ما يمكن التنبه له، حيث الهدف داخلي ذاتي، أي داخل النسق والفعل ذاته طمعاً في ترسيخ هويته وكيفية التعريف به وتقديمه للأنموذج المراد، وهذا هو ما سيعزز اكتساب الفعل وتخلق الملتحقين بالفعل الثوري واستيلادهم لذواتهم الحرة واستعراف كينونتهم وصولاً للبعد الأخلاقي وايجاد المحددات الرئيسة التي ستكون مُعرِّفةٌ للفعل معرَّفة به بعد اكتسابه وتحديد وسائله وأدواته تلك. إذن فتلك المرحلة جد حساسة والأخطر تقريباً ليس بوصفها أبرز محدد للفعل الثوري وتخليق النسق والافصاح عن هوية الكائن وحملته –فحسب- بل وأن على عاتق عناصرها تلك يقع التأسيس وتكون القطعية، وصولاً لإنتاج ماهية الفعل والثورة كبرنامج يجسد مشروع التغيير وتتلقفه كروح مستنبته بفعل الاستيلاد الأصل وصولاً لكونها ستحدد مصير بقية المراحل وتجترح انساق الفعل وتضفي على كل ذلك الصفة المستحقة لها.

وهذا ينطوي على روح المبادرة الذاتية، والمبادأة الفردية، حيث التماهي إرادة وإدارة، ومن رحم ذلك المحدد والنسق المتخلق يتم تكوين وخلق القيادات الجديدة استحقاقاً خصوصاً وأن تلك المرحلة اللامعرفة ابتداء لا تسمح بالانتهازية ومعاشر الوصوليين،

حيث شرطها الأساس هو الاستيلاد الذاتي للفرد والمجموع ككل، وبالتالي لن يقدم أحد على ذلك إلا أن كان قد استولد ذاته المتحررة والمتعرية إلا من حقيقتها، متجاوزة أشكال الزيف ومتحررة من أنماط الخوف، ومتخلقة بالجديد، حيث قد سلبت استلابها كفعل وأطّرحت ما سوى كينونتها كذات، وفعلها كرافعة تحرر، ونسقها كمجال، وأنها في طور التشكل والانتقال من الذات المنفعلة إلى الذات الواعية والفاعلة.

ب- مرحلة اجتراح الفعل:

وهذه المرحلة هي بمثابة المختبر أو المعيار، حيث على ضوئها يتم سبر الفعل ونوعه ومدى قدرته، وما إذا كان التشيؤ والتخلق ذاك بإرادته الذاتية قد تحقق أم لا؟

ناهيك عن كونها كاشفة لما سيلي ذلك اما الإقدام فالمجابهة من خلال استيفاء الشروط ومأسسة الفعل من خلال إيجاد انساق حملته، والملتحقين به، وبالتالي فرض معادلة جديدة، أم لا تزال اللحظة وعاملي الوقت والمكان غير مواتيين؟

وتتسم هذه المرحلة بالصعوبة والعسر الشديدين، حيث إن أي تجاوز في المرحلة السابقة يؤثر على هذه ويحدد طبيعة المرحلة مسبقاً، حتى لو استكملت كافة أهدافها الآنية وتأسست وفقاً لأسسها تلك، إضافة إلى كونها تتطلب قدرات مختلفة فليس الاستيلاد الذاتي الفردي هو كل الشيء بل تلك الذات المتفردة قد خلقت طوراً جديداً وتنشأت فيه حيث الانتقال من الذاتية الفردية إلى الذاتية الجماعية استيلاداً،

الأمر الذي يحتم قدرات مختلفة وسبراً علمياً أشد صرامة وقدرة على اتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة، وهذا يشترط التمأسس، حيث الانتقال من الذاتية الفردية إلى الجماعية المتماسكة والمتوثبة في نفس الوقت، وتكون مهمتها إنتاج ما تحقق، واستكمال تعبئة لحظة التأسيس والقطيعة تلك، وأهدافها هنا مزدوجة من حيث آنيتها الداخلية والخارجية مجابهة، وهذا يكون مشتملاً على اكتساب الفعل وتحديد قواعد اللعب وأسلوب المجابهة، وتجريد الخصم من أهم أدواته، وشل فاعليته وإفراغه من الداخل وتعريته للخارج وكشف أوراقه، ومعرِّفة دعائمه الأصل، واجتراح كيفية تحويلها من جهاز امتناع ليس إلى صف الثورة والفعل الثوري، بل إخراجها من معادلة الامتناع والممانعة للتغيير إلى كيفية استبلادها كلَبنة في رحاب التشيؤ الجديد والمراد، حيث إن قيام تلك الأجهزة كدعامات ممأسسة في صلب النظام وممانعة لفعل التغيير وتحويلها إلى رحاب التشيؤ الجديد بمهنية عالية ومسئولية كاملة هو المؤمل.

وفي هذه المرحلة بالذات لا يستطيع الفعل الثوري الوصول إلى تلك المجابهة إلا بعد المرور والقيام بخطوات أساسية وهي:

1 - إن مرحلة الاستيلاد الجماعي تلك بعناصرها المختلفة وقواعدها الأساسية، حيث المجابهة واكتساب الفعل، واستكمال عملية التأسيس والقطعية، بعد خلق النسق وتشيؤ الفكرة كفاعل وإخصابها تفاعلاً يمر من خلال مأسسة حقيقة التنوع والتعدد و الاختلاف، الأمر الذي سيفتح معه مزيداً من الأنساق المنغلقة في بُنى المجتمع وبيئة النظام الداخلية والخارجية، وهذا سيضمن الانتقال من الضيق إلى سعة الأفق وانفتاحه وتخليق الفرص واستيلاد المزيد منها.

2 - تكمن أهمية الخطوة الأساسية أعلاه والبالغة تأثيراً في كونها تتجاوز النظام السياسي من خلال تجاوزها للانقسام المستزرع أفقياً وعمودياً في بنى المجتمع كجماعات ومناطق وفئات ومذاهب ونظم إدارية وتعليمية وغيرها، وهذا سيجعل النظام ينتقل من كونه هوية للانقسام المذرور والممتد في بنيان المجتمع والسلطة إلى كونه لا يمثل تلك الانقسامات ولم تعد قائمة، حيث إنتفائها بتخليق آليات جديدة لاستيعابها وتغير بناها من خلال التمأسس المجترح في مرحلة الفعل الثوري،

وبالتالي سينكشف وتتعرى بناه الهرمة والشائخة والمفارقة لروح العصر، والمعادية للمستقبل .

3 - يتزامن مع تلك الخطوات وخطوط سيرها تغيراً في خارطة التضاريس المجتمعية والسياسية وبناها، وهذا يعني اكتساب المناعة الذاتية للفعل الثوري، وتخليق أنساق الفعل وامتلاك الفاعلية، حيث اكتساب مزيداً من القوة كمفهوم ووسائل حيازتها وتشييدها في البناء المرجو، الأمر الذي يعني اكتساب فاعلية أكبر وتأثيراً من خلال امتلاك حقيقة "الوزن السياسي" وحقيقة "التوازن المجتمعي"، حيث أن التمأسس سيمثل بالإضافة إلى ما قيل أعلاه وتحقق الوصول إليه عاملاً مهماً كصيرورة للفعل المتصور وهو "التكامل" بين كل تلك العناصر والحقائق ومراحل الانتقال، وهذا هو ما يغير وسيغير حقيقة المعادلة القائمة، ويجترح القادم المأمول، وهذه المرحلة بالذات هي المسؤولة ليس على كشف النظام وتعريته فحسب بل إلى إضفاء

وبهذا تكون الثورة والفعل الثوري قد رسيا على برّ وحققتا أهدافاً مهمة وحاسمة أهمها:

أ- بروز القوى الجديدة والمتجددة من خلال تجاوز كل نقاط الضعف وما تقتضيه مرحلة الاستيلاد تلك والثورة كذات فردية وجماعية، حيث السماح لتلك القوى المنضمة للثورة والمنضوية تحت لوائها من تجديد ذاتها بطريقة سليمة وصحية وهادفة بطرقها الذاتية وظروفها الموضوعية، وتخلقها كأنساق فرعية مستولده للفعل لحالة الاستيلاد الأولى ونسق الفعل المؤسس، وهذا يجذر معنى الثورة والفعل الثوري بكونه في اهم وجوهه إبراز قوى جديدة وتجديد القديمة .

ب- إعادة رسم الخارطة الاجتماعية والسياسية ككل وطرق تشكيلها وتحديد وسائل امتلاكها القوة والفعل وكيفية حيازتها، الأمر الذي سيخلق مشهداً جديداً ومختلفاً ممأسساً بأفق التحرر.

ج- إن تشكيل القادم والمستقبل المرجو قائم على كل ذلك وليس منفصلاً عنه، إذ هي ليست مرحلة مجابهة وتصادم مع النظام ابتداءً بقدر ما أن استكمالها وتعبئة جميع مواردها الذاتية والموضوعية، تكون قد قررت مصير النظام وذاتها المجترحة ابتداء،

وأن الأمر لا يعدو عن كونه مسألة وقت لإسقاط الرموز والقوى والأشخاص والثقافة والبنى المشكلة للنظام، وإن الثورة كفعل تحرري قد خطت خطوات في مجال البناء المرجو، حيث الثورة هنا ليست هدم ومن ثم بناء بل تشكُل وبناء وتأسيس أساس لمرحلة بناء الهادم والمدمر ذاتياً (م المدمر مفتوحة لا مكسورة)، وهنا فإن الثورة والفعل الثوري الخلاق لا يعني بأي صورة أنه لا يتأسس ويتمأسس من غير هدم النظام بل أن البناء المرجو حالة قبلية لأي فعل ثوري خلاق، وإلا كانت الفوضى وكان التذرير للقوى وكان عدم النجاح وصرع الثورة من ثم .

د- إن تلك القواعد والأسس والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحمل تلكم الأفكار وتمأسست بها، أهم من أي فعل سياسي حيث هي بمثابة الحواضن الأساسية للفعل والاجتراح والحامل السياسي لن يكون إلا من رحم تلك البنى،

وبحيث لا تترك الفعل لتوليد أي فراغ أو نشوء قوة موازية هدفها ضرب المتحقق كفكرة وبنى وقوى وذاتاً وأنساقاً وفعلاً، أو حتى من داخلها هي غير منتظمة في مشكاة ما تم.

مرحلة التحول العميق والشامل والمتكامل

يبدو أن استيلاد البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية قد حدث، فإن في صدارة هذه المرحلة يكون ولوج السلطة، ليس بوصفها غاية بحد ذاتها، حيث أن ذلك الاعتقاد لا يعني سوى سلب الروح المستولدة وتدمير تلك البنى المستحدثة، وتذرير لكل عناصر القوة وبنود استكمالها.

ومن خلال تلك السلطة وحيث تكون قد حُددت مسألة ووقت وكيفية إسقاط تلك الرموز وأساسيات النظام وبناه من خلال البناء المستحدث لا الهدم المتصور في الذهنية العامة والمجتمعية، إذ أن مهمة هذه المرحلة هي ايجاد جهاز فصل بينها والدولة، وهذا ينطوي على إعادة تعريف وأفهمة لمسألتي السلطة والدولة.

كما يأتي بعد ذلك مسألة مأسسة الثورة كفعل وحواضن اجتماعية ورافعات سياسية وبنى ثقافية ومؤسسات فكرية واقتصادية ليس من خلال اندغامها بالسلطة فذلك لا يعني عملياً سوى استبدال وإحلال مختار بين السيء فالأسوأ .

إذ المطلوب عملياً هو إخضاع السلطة لتكون جهاز خدمة في يد الدولة ناهيك عن كونها تعبيراً عن نظاماً سياسياً واجتماعياً وحراكاً ثقافياً ومجتمعياً وتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، وذلك بوصفها تتمثل كل تلك العلاقات والأدوار والأنماط والمصالح المتعارضة والبرامج المتنوعة والمتعددة لا العكس حيث هي تُخضع كل ذلك لها.

وهذا هو أهم هدف مرحلي وتكتيكي واستراتيجي يمكن أن تجترحه الثورة، إذ أن سلوك بهذه الفكرة جدير بتحقيق فكرة المشروع ذاته وإرساء الدولة على قاعدة المشروع عينه، بوصف الدولة هنا كيان اعتباري تمثل جميع أفراد وفئات وجماعات المجتمع، بحيث تنطوي تلك الفكرة على تحويل الجماعات تلك وصهرها في بوتقة تكوين المجتمع واستيلاده من ثَمّ مجتمعاً سياسياُ ومدنياً ومحلياً ، حيث أن ذلك التمأسس في المرحلتين السابقة هو النواة تحديثاً وتجديداً، وصولاً إلى تجديد الدولة من داخلها عبر جهاز الخدمة (السلطة) وكونها حلقة أساس في صلب النظام السياسي للدولة بعد اجتراحه.

وهنا نصل إلى استيلاد الدولة من جديد بأفق التغيير المجترح والمجتر معاً، وبما يعزز تمثلها في شخوصها وشخوص القائمين على أجهزتها، الأمر الذي سيفضي إلى التحول المرن والسلس نحو أصل الأهداف وذروة سنامها جميعاً "الديمقراطية"، وذلك بعد تمأسس أجهزتها تلك كبنى جديدة رافعة، وبنى قديمة متجددة، بصيرورة زمانية ومكانية أقل ما يمكن وصفها به أنها "مبهرة"، وتكون إزاء فصل جديد أمام مرحلة قد طويت بكل مالها وعليها، شخوصاً وأنظمة، وقوى وأجهزة، وهذا هو الانتقال في ذروته، حيث أن مفهوم الانتقال في العادة وكما جرى واستقر في الأذهان وأصبح مسلمة لدى البحاثة والمفكرين والساسة والنشطاء على حد سواء هو للنظام دون غيره، الأمر الذي يعزز أخطاء كبيرة ويجترها.

علاوة على اجتراحه إياها وفقاً لذلك الفهم السقيم، حيث التركيز على ذلك، وجعله معياراً للحكم على الأشياء بأحداثها، وهذا خطأ فادح، حيث أن المعيار للانتقال وما يسمى فترات الانتقال تلك ومراحلها، ليس انتقال النظام بل انتقالات وتمرحلات واعتمالات الفعل الثوري بأنساقه المستولدة وماهياتها، حيث السؤال كيف يمكن لنظام شاخ وعجز أن يتمثل انتقالاً عجز عن أن يوقف نزيفه وانكشافه؟ بمعنى أن النظام هنا أصبح متغيراً تابعاً وفاعليته صفرية سالبة، حيث العقم الكامل والثورة هنا كما بينا بتمرحلاتها الثلاث تقريباً، هي المعيار لمدى قدرتها على صوغ نظام الانتقال المراد من عدمه.

خامساً: هل الإطار المقدم قادر على تفسير ما حدث؟

أسئلة مستولدة ومفتوحة لم يجب عليها .

هل أرادت الثورة ذلك؟ وكيف؟ ومعنى ما اجترحته ودلالاتة؟ أم لا؟

وغير تلك الأسئلة المتفرعة منها من قبيل هل التمأسس يعني ضرورة وجود تنظيم للثورة؟

وهل ثمة ما تخللته الثورة من احداث يتقاطع مع ما ساقه الباحث واجترحته الورقة كإطار للفهم؟ وهل ذلك يقدم قوة تفسيرية أم لا؟

لقد اجترحت الثورة العربية ذلك ابتداء وأرادته، بيد أن أحد أهم عوامل الإخفاق لذلك هو القراءات المبتسرة والمختزلة والمسقطة على ذلك الحدث الكبير الذي لا يزال قيد البحث والسبر والتأمل وتحليل معانيه ومحاولة معرفة دلالاته، ومن ثم تسميته ما انفكت قائمة بين كبار المفكرين في العلوم السياسية والاجتماعية بين مسفه ومرشد ومؤمل، ضاعف من ذلك الوعي المترسخ للثورات ولحظاتها واحداثها وأماكن اعتمالاتها وسياقاتها، حتى أضحت بمثابة المسلمات والبديهيات غير القابلة لإعادة النظر، وذلك في لحظة تعامي غير مدركة لدى بعض هؤلاء المفكرين/ البحاثة لأن هذه الثورة هي أول ثورة في عصر المعلوماتية حيث السياقات المختلفة والأبعاد غير المدركة لوهلتها الأولى، وبالتالي تتطلب عقلاً مختلفاً ومنهجية مختلفة لفهمها وامتلاك القدرة على تفسير احداثها كما هي لا كما هو المعتمل في الذهن والقارّ في النفوس.

فكانت الأحكام الجاهزة ومحاولات القولبة وصب الأحداث فيها بصورة مفتعلة ومتشنجة هي السائدة، عدا محاولات معتبرة من بعض البحاثة الممتلكين لعصا الفكر وعدة البحث واشتغال المفكر، رغم عدم اجتراح نظرية متكاملة قادرة على تفسير ما حدث حسب علم الباحث ومعلوماته حتى اللحظة.

وهذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه في هذا البند كأحد أهداف الورقة ومرامها، وتسليط مزيد من الضوء على ما تقدم وذلك كالآتي:

1 - فالذاتية: والعفوية كانت متمثلة فيه، ناهيك عن الفردية، حيث كانت لحظة الاستيلاد المعتملة في النفوس قد بلغت مداها في المثقف الأكاديمي والباحث الجامعي والناشط السياسي والمرأة العادية والمغمورة، المهمش الذي لم يُعرف أسمه حتى اللحظة.

- إنها لحظة استيلاد الحلم واستغشاء الأمل، والتعبير المتجلي في نسق التجدد، حيث بدأ التجسيد العملي للحظة التأسيس تلك بأبهى صورة وتجلت أفعال التحرر بأبهى زينتها، فكان الفعل بجذوة بداياته النقية، كما ذهب لذلك الكاتب الصحفي فتحي أبو النصر.
- لقد تجلى الزمن دفعة واحدة، حيث احتشاد الذاكرة بصيرورة السكلوجيتان معاً سلكوجية الفخر الممتد والضارب جذوره في عقل ووجدان المجتمع، وسكلوجية القهر والإذلال المترسخة فعلاً وسلوكاً في بنى النظام وسدنته وأرباب الإفساد ومجاويلهم.
- إنها لحظة الصياغة الفعلية لتاريخ ممتد ونسفاً لنسق سردياته المنمطة للحياة، وتبديد زوره المفتعل معاً،ناهيك عن كونها لحظة مساءلة من جديد للذات والحاضر والمستقبل ووفق أي شيء تريده، إنها استفتاح دورة حضارية جديدة بعد غياب، وفعل الإماتة لدورات (موت تاريخي) مستحكم _ حسب المفكر عبدالله العروي _ ، حيث الفعل بمثابة إعلان تشييع وفاة (الموت التاريخي) المتشبع بأيدلوجياته المتعفنة لا ولوج قبوه المعشعش في حنايا السلطات وأنظمة الإفساد العربية.
- بدا الفعل شديد الدهشة كثيف الحضور بعيد الدلالة والأثر هكذا ولأول مرة في عصر المعلوماتية، فكان الفعل الجماهيري مصطفاً كلوحة فنية لم يسبق لخيال مبدع الوصول إلى كنهها تعدداً وتنوعاً واختلافاً.

2 -وكانت السلمية حيث تحديد قواعد اللعب بأدوات جديدة ووسائل مستحدثة، ساعد في ذلك بروز وسائل الاتصال الحديثة بناءً على ثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الجديدة، حيث لم تكن الأنظمة قد رتبت أجهزتها وبنتها وفقاً لذلك، وبالتالي لاخبرتها به ، فتفاجأت بانبهار وعجز كامل، حيث انكشاف بنى الأنظمة واهترائها وذلك لجهة انبنائها على علاقات وقيامها على وسائل وسيطة كالإعلام بأقسامه وأنواعه، ونفوذاً وتغلغلاً وشبكة تحالفات داخلية ومتعاضدة بالخارج لأكثر من نصف قرن،

وإذا بفعل الثورة قد تجاوز كل ذلك بسرعة هائلة، حيث طاقاته الكافة وفعله الخلاق، فكانت لحظة التجاوز للهوة المجتمعية ببعضها، وكان الفعل نحراً لتلك الجفوة الساحقة والمفتعلة بين الشعب وفئاته، ونخبة وقواعده، فبدا الشباب كروح ومشروع أمل لا مكان للعمر فارقاً وحضوراً فيه.

فظهر العجز بادياً للعيان وانكشفت الأنظمة ونخب الزيف تلك، وظهر الجميع على حقيقته، حيث تعرت الأنظمة وتبدت سياسات الإفشال ومشاريع التدمير والموت التاريخي فيها، أشخاصاً وقوى ومنظمات، وتجرد الشباب من كل شيء إلا من حقيقة صفائهم ونصاعة فعلهم وتجاوز حاضرهم، حيث عليهم تقع مسئولية اختطاطهم لحاضر بنّاء وفقاً لمستقبل مأمول لا متأسساً على ماضٍ يحتضر.

3 - كان فعل الاحتجاج الصاخب والمصوحب بلمسه حضارية وذائقة فنية مدهشة، وكان اللاتنظيم وليس اللاانضمام حيث الفارق المفاهيمي بينهما واللاقيادة، أملاً في تخليقها من رحم المستولد لا فرضه عليه، وأن القيادة هنا هي "للشباب" كمشروع وليس للأشخاص، وهذا هو موطن اختبار الذاتية تلك في مدى اندغامها في المشروع وتخلقها به، وبحيث يكون نسق الفعل الاحتجاجي ذاته هو الإطار الناظم لفعل الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي تمأسساً لا عكسه.

ناهيك عن أن لا قيادات سوى من ستنتجه تلك اللحظة والأفق، وفي هذا انطواء عميق الدلالة كثيف الحضور حيث انتزاع كل وسائل التفوق المادية وعزلها عن التأثير في تخليق القيادات المتأسسة على الذاتية المستولدة تلك، وبالتالي قطع طريق الانتهازية والانتهازيين وكل أرباب الوصولية ونبذها وقطع كل روابطهم وقواهم الماقبلية للحظة الاستيلاد تلك، وصولاً للمابعدية الآتية كقوى لديها وسائلها وتمتلك مقومات القوة كقوة، حيث هي أمام اختيار عسير لكي تكونه، ومن ثم مدى اندغامه بالمشروع ككل من عدمه.

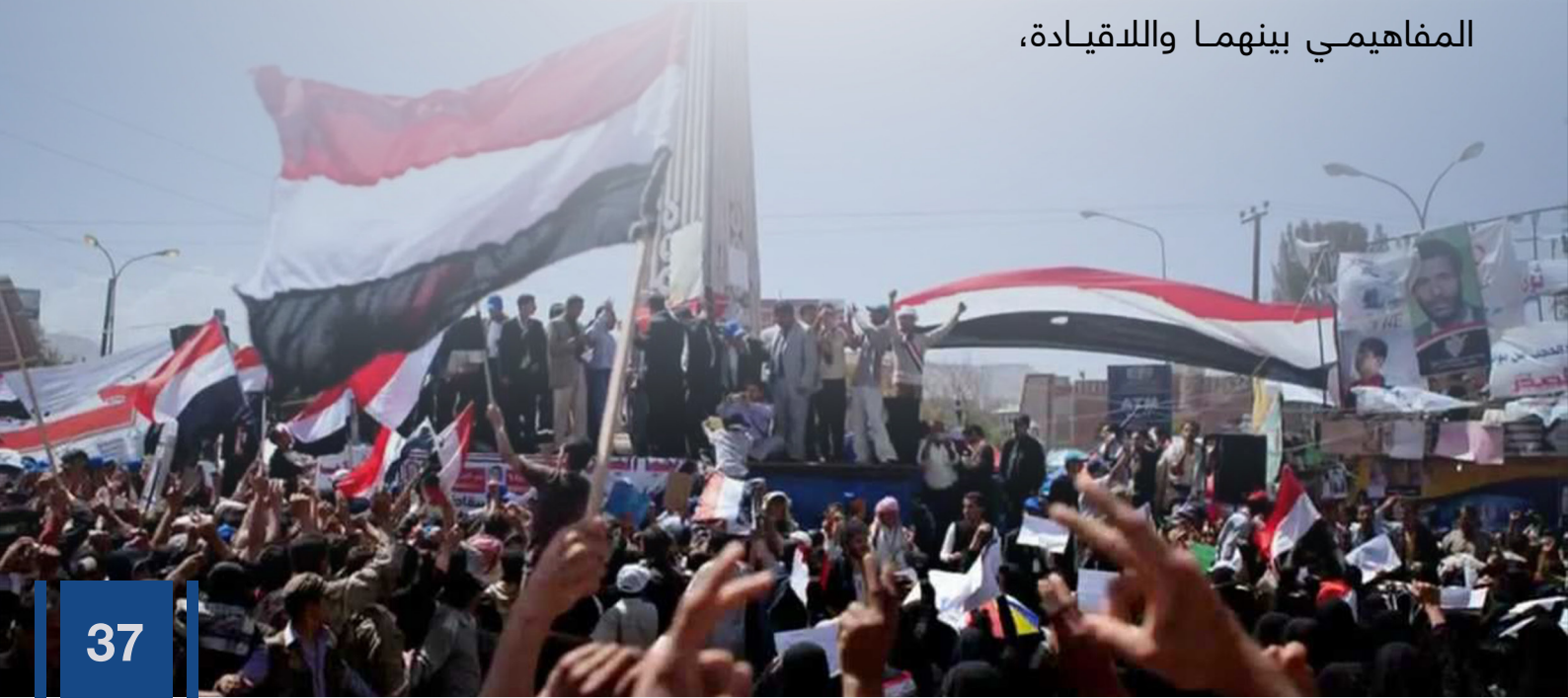

إضافةً إلى أن المشروع قطعاً هو المؤطر والمحدد للقيادات تلك لا العكس أي أن تشكيل المشروع وتشكله وتمثله هو ما سينتج القيادات، لا القيادات تلك هي من ستشكل المشروع، حيث المشروع هو القائد أو بالأحرى هو المحدد لإنتاج القيادات والمؤطر لسلوكها والمعيار لها، حيث أن لا قيادة في ظل انتفاء كل ذلك، بعبارة أخرى أن المشروع هو القائد، وعلى القيادات تخليق ذاتها من خلاله، وهذا المحدد هو ما يكشف بعداً آخر ومهماً لم يُفطن له، ويدحض مقولة أن الثورة العربية الممتدة 2011هي بلا قيادة، وله أبعاده ومعانيه المختلفة التي لا نستطيع إيضاحها هنا.

4 - التأسيس لحقيقة النظام المراد والدولة المأمولة، والتحول المرجو من خلال إعادة التوازن المجتمعي وتحرير البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية من نير السلطة وقبضتها ابتداء، واحداث الوزن السياسي واكتساب القوة وإعادة تفريدها وخارطة تضاريسها ووسائل حيازتها كل ذلك قوامه مبني على حقيقة التعدد والتنوع والاختلاف، وبهذا فهي تجب كل هوية لا تلتزم الحرية أساساً لها، ولا تؤمن بالديمقراطية أداة وسلوكاً وثقافة وموقفاً وتاسيساً عليها.

وهذا ينطوي على التبشير بالنظام الذي تريد وقطيعة مع القائم، وتأسيساً أصيلاً لتحولا عميقاً في كل مناحي الحياة السياسية ومساءلة جسورة لنوعية النظم الاجتماعية والتوجه الاقتصادي وأسسهما، وصولاً للعلاقات الخارجية وإعادة تفريد علاقاتها الداخلية، واختطاط أساساتها، سواء بين الدول أو في داخل الدولة كجماعات مشكلة لها.

5 - إنهاء الانقسام الأفقي والعمودي بفعل السلطة وسلوكيات انظمة التسلط و القهر والإفساد المجتمعي، وصولاً لنسف لحظات تأسيس الأنظمة السياسية العربية بعيد ثورات التحرر من نير المستعمر في مرحلة الخمسينات والستينات وما سبقها وتلاها، حيث "فئوياتها التضامنية"[4] المتعفنة ككل واحداث قطيعة معها، وهذا سيقود إلى تضييق الفجوة والهوة المعرفية والسياسية والإدارية بين المجتمعات العربية وغيرها خارج الدائرة العربية/شرقية أو غربية، جنوبية أو شمالية.

6 - إن كل ذلك يعزز الثقة بالذات من خلال كسر حاجز الخوف، واستعادة زمام المبادرة، والإمساك بتلابيبها المبتغى والمستقبل لإتيانه واجتراحه معاً، أو حتى بالمؤسسات بعد انشائها واعتماد التحول فيها وعليها، والتي ستتضمن تشكيل محددات الزحف للمستقبل كما سبق وبيناه .

هل الثورة مجرد فعل احتجاجي بحد ذاته؟

للإجابة على هذا السؤال الذي هو بمثابة استخلاص لما أبانته الورقة ومحدداً لما نروم اجتراحه.

حيث أن لكل فعل لابد له من نسق، بحسب تعريف " بورديو" في معرض تنظيره للحركات الاجتماعية، إذ أن النسق هنا هو المشروع كروح شبابية، والذي تم استيلاده ذاتياً ولذا فالشباب هنا هم بمثابة الفاعل لذلك النسق، كما أن علينا التفريق بين مرام الثورة وما يراد من فعل الاحتجاج نفسه، إذ أن المراوحة في راهنية المراد منه أي فعل الاحتجاج، والمراد له ا لثورة، والفعل بحد ذاته يلغي ماهية الفاعل "الشباب" كروح ومشروع، ومدار الفعل لا ماهيته، حيث مداره وهدفه الأول إنتاج ثورة أو احداث طفرة في مجال الفعل نفسه لكي يصبح فعل تغيير، وهذا لن يحدث إلا من خلال خلق النسق وايجاد الحامل السياسي، والمحدد له هو كنهه المشروع ، حيث الشباب هنا هو الفاعل الأصل في كل ذلك ابتداء بالنسق فالفعل ونوعه ومرامه، وعامل التأسيس المذكور، حيث أن تلك الخطوات هي المتكفلة بخلق الفاعلية ما لم فإن اللامجال بحسب "بورديو" هو الحاصل واقعاً،

وهو ما اسميناه هنا التمأسس والذي يتجاوز كل ذلك إلى إعطاء المشروع وحامله ونوع الفعل ونسقه الخاص بعد التغيير المأمول والمجترح وهذا هو أهم أبعاد الثورة على الإطلاق وأساس تسميتها ووسيلتها، ووفقاً لما ابانته الورقة مراحلاً وأسساً وأهدافها ومقاربةً معنى ودلالة وتفسيراً وكشفت مواطن اختلاله الأصلية وعوامل اخفاقه، وصولاً إلى أن أي تبني لتلكم الأفكار لا مجال لها من غير تلك المفاهيم أصالة، حيث امتناعها تخييراً أو اختزالاً أو إسقاطاً أو تجزئياً أو افتئاتاً وهنا هي ذروة دهشة الثورة العربية واستحقاقها لأن تحوز لقب الثورة الأم أو المفتتح، حيث وصولها واجتراحها لأفعال لم تسبقها إليها ثورة من قبل وإرادتها إما ثورة بتلك المفاهيم أو هي اللاثورة بل اسقاط كل شيء وسقوط أي شيء، وهذا هو ما يفسر جزء من حقيقة ارتسام المشاهد العربية إن لم يكن كلها ويلخصها. إن لم يكن ذلك الفهم وما توصلته الورقة هو المدخل الحقيقي لمقاربة أكثر سبراً وعلمية واستغواراً ومعرفة، حيث تمثل بحق تأسيساً نظرياً ومخرجاً عملياً بحق في حال اتباع خطواتها ومفاهيمها تلك.

استخلاص

وعليه نجد أن الثورة بافتقادها لعامل التمأسس ذاك على قاعدة الأسس التي تناولتها الدراسة وأبانت أبعاد ما تم ومراميه، ودلالات ما اجترحته أيادي حملتها الكثيفة ومعانيها المتعددة، كانت هي نقطة الإخفاق الرئيسة التي أحدثت التغيير ببقية العوامل وأدت إلى ما وصلته اليمن من حيث أن عامل التمأسس هو بمثابة متغيراً أصيلاً ومستقلاً قائماً بذاته، ناهيك عن الثورة التي ما انفكت جذوتها متقدة في نفوس ومشاعل مشعليها وأداة شغلهم.

ولذا فإن القول بمسألة صرعها صعبة على الأقل راهنياً، وأن إمكانية وضع حد لكل تلك الأحداث ليس مستحيلا بل وأنه مستساغ ومرجو أكثر من أي وقت مضى، فقط تحتواج المسألة برمتها الى تحويل تلك الإرادة إلى واقع عملي ملموس، من خلال بلورة رؤية مستكتبة وإيمان وانتماء عميقين بها، عندها يمكن القول بأن أفقاً للتغيير قد فتح، وأن ثمة فرصاً قد تحدث حالة ثورية ولو في حدودها الأدنى، حيث ستتمكن من خلق المزيد وانفتاح آفاقاً أرحب وبالتالي أحداث ولو شيء مما أرادته الثورة، أو على الأقل منع السقوط النهائي، وعدم ولوج اليمن نقطة اللاعودة لحين، ومدخلاً لتغيير بطيء وإن كان مؤلماً، حيث أن ضرورة توافر عوامل خارجية وداخلية معينة قادرة على بلوغ الأهداف تلك في وقت كان الوعي الكامل والالتزام اللامحدود لبلوغها قد بلغ حالة لا يمكن القطع عنها أو التنازل، والنكوص، فإن دوران مروحة التغيير من ثم سيقع دون المراوحة في ذات المربع حيث الركون والسكون والتلاشي فالموت سياسياً على الأقل.

إذ أن ذلك كفيل بوضع حد لانكشاف ظهر الثورة وتوالي الضربات على رأسها، وبالتالي تغيير وضع الثورة ذاتها من النكوص والارتكاس والتلاشي والمراوحة المميتة إلى مرحلة استعادة النَفَس وشيء من عاملي التوازن والوزن السياسي والاجتماعي، ومن ثم التهيؤ لمرحلة أخرى أكثر دينامية وفاعلية وتأثير وهكذا دواليك.

المراجع

1) حيث أن مرام الباحث التأسيس على طريق خلق نظرية في المستقبل بناءً على حيثيات النسق والاطار المقترح بمشيئة الله تعالى وحسب الظروف.
2) وذلك وفقا لتصنيفات علماء النفس والطب وتقسيمات علماء الاجتماع والقانون وغيرهم.
3) يراجع في ذلك تقارير البنك الدولي، وزارة التخطيط و التعاون الدولي في اليمن وغيرها كالجامعة العربية.
4) للمزيد حول التنوية مفهوماً وتحليلاً، يراجع الدكتور زياد حافظ، مجلة المستقبل العربي العدد ( ) ص ، مركز دراسات المستقبل العربي، بيروت و سليم الجلال، عندما تصبح الفئوية سلطة، مقالة منشورة في الفيس بوك ومواقع اخبارية أخرى "المساء برس" وغيرها من الصحف المحلية اليمنية في 2013.

ملخص:

تخلص هذه الورقة إلى أن الهيكلة التي قام بها الرئيس اليمني عبر تدوير الأشخاص، تعتبر جزءً من هيكلة رمزية تستهدف الأشخاص. ويرى الباحث أن على صُناع القرار في المؤسسة العسكرية أن يتبنوا هيكلة للعقول وإعادة بناء الجيش اليمني وفقاً لولاء وطني كامل.

كما أن الورقة توصي بتفعيل الآليَّات الرقابية في الجيش والأمن من أجل صناعة جيش وطني كامل يحمي الدولة من الاستهداف ويحافظ على مكتسبات الوطن.

المقدمة مبررات الهيكلة:

إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية تمهيدا لإعادة بنائها على أُسس وطنية ومهنية تمكنها من أداء واجباتها على الوجه الكامل الأتم والمتمثلة في حفظ السيادة وحراسة المنجزات والمكاسب الوطنية، خطوة مهمة في طريق استعادة الوطن المختطف من أيدي العائلة التي استبدت بالحكم طيلة ثلاث وثلاثين سنة، ليصبح على إثر هذه الخطوة الجيش جيشا للشعب والوطن، يستقي كل فرد فيه حقوقه ويعي مهامه وواجباته وفق المنصوص عليه في الدستور والقانون العسكري النافذ، خصوصا بعدما رأينا ولمسنا وبالذات في الفترة ما بين 94م وحتى نهاية 2011م

من خطوات هدفت إلى حرف مسار بناء الجيش عن مساره الوطني على الطريق لتوريث السلطة، تمثلت هذه الخطوات في:

أولاً: توسع وتحديث بناء قوات الحرس الجمهوري التي كانت تحت قيادة نجل الرئيس المخلوع، من خلال تحديث ملاكها البشرى ومعداتها القتالية، إلى جانب توسع خارطة انتشار ألوية تلك القوات لتشمل أغلب محافظات الجمهورية بغرض إحكام القبضة العسكرية على البلد رغبة في إنجاح مشروع التوريث.

ثانياً: السعي الفاعل والحثيث للقضاء على البقية الباقية من الجيش الجمهوري بعدما باءت بالفشل كل محاولات ضم أهم ألوية ذلك الجيش إلى قوات الحرس، وذلك بطرق ممنهجة تمثلت في الآتي:

1. إسناد المهام الكبيرة والمهمة للحرس بغية إيجاد المبرر الذي على أساسه يحال جزء كبير من الدعم العسكري لصالح بناء قوات الحرس بناء نوعياً، بمقابل تقليص الدعم عن وحدات الجيش الأخرى الغير تابعة للحرس.

2. تجريد وحدات الجيش الجمهوري من العتاد العسكري الحديث الذي كان يمتلكه ابتداء من الذكري العاشرة للوحدة اليمنية،

حيث أقيم في احتفالية ذلك اليوم عرض عسكري نوعي وكبير اُستعرضت فيه مختلف أنواع الأسلحة الحديثة التي تم نقلها إلى صنعاء للعرض في السبعين،ليجري على إثر ذلك العرض نقل الأسلحة الحديثة والمتطورة التي كانت بحوزة وحدات الجيش الغير تابعة للحرس إلى مقر قيادة ألوية الحراسة الرئاسية في دار الرئاسة وقيادة الحرس الجمهوري.3. افتعال الصراعات الدموية مع بعض القوى الشعبية المسلحة، والتي كانت صراعات صعدة الستة واحدة من أهم تلك الصراعات التي حشدت لها قوات عسكرية من المنطقة الوسطى والشرقية والجنوبية إضافة إلى قوات العمالقة

لتكن كل هذه القوات مع قوات المنطقة الشمالية الغربية

والفرقة الأولى مدرع ولواءين من ألوية الحرس المشكوك في ولائها العائلي وهما اللواء العاشر صاعقة حرس واللواء الأول مشاه جبلي حرس، وقود هذه المحرقة التي هدف مضرموها إلى القضاء على ما استعصي على أعاصيرهم من بقايا الجيش الجمهوري، الذي ينظر له على أنه العائق الأهم والكبير أمام مشروع التوريث.

4. اعتماد سياسة الإهمال المتعمد مع ما تبقي من الجيش الجمهوري بتجاهل تحديث ملاكه البشري، وكذا تجاهل تحديث عتاده العسكري.

ثالثاً: إعتماد سياسة إعادة البناء للقوات المسلحة والأمن على أسس الولاء الشخصي كبديل غير معلن عن الولاء الوطني، في محاولة لتعميم هذا المبدأ على كل تشكيلات الجيش والأمن، وفي إلتفاف واضح على العقيدة القتالية الوطنية التي يجب أن يبني عليها المقاتل اليمني ليكون ولاؤه لله ثم للوطن والثورة والوحدة، جرى هذا من خلال الآتي:

1. إعتماد أهدافاً ومسارات جديدة للرسالة التي يحملها التوجيه المعنوي للقوات المسلحة والأمن، كبديل عن الأهداف والمسارات الدينية والوطنية لرسالة التوجيه المعنوي الحقة والهادفة إلى إعداد المقاتل إعداداً دينياً ووطنيا، معنويا ونفسيا ليتمكن من أداء مهامه الدينية والوطنية بتضحية وإخلاص، لتصبح أهداف ومسارات رسالة التوجيه المعنوي التي على أساسها يبني المقاتل في الجيش والأمن عائلية أكثر منها وطنية، اختزلت للمقاتلين الوطن الذي جندوا أنفسهم لخدمة والذود عنه في شخص الرئيس وعائلته.

2. تعيين قيادات عسكرية من داخل العائلة الحاكمة ومن مقربين موثوق بولائهم لها لألوية ووحدات الحرس على أن تكون تلك القيادات على قدر عالٍ من الأخلاق والمسؤولية

3. تعيين قيادات من داخل الحرس لبعض المناطق العسكرية، ولبعض الألوية التي تقع في إطار المناطق العسكرية التي كان من غير المقبول والمنطقي تغيير قائدها، فكان التعيين لأهم ألوية تلك المناطق يتم باختيار قادة سيئين بعناية لا لشئ إلا ليخلقوا حالة من الإستياء والتذمر داخل تلك الوحدات هدفها تثوير الضباط والصف والجنود على قائد المنطقة وخير شاهد على هذا ما جري من تغييرات في إطار ألوية المنطقة الشمالية الغربية أثناء حرب صعدة السادسة.

4. تعطيل العمل بأهم الشروط والمعايير المطلوب توافرها فيمن يرغب أن يلتحق بالقوات المسلحة وكلياتها العسكرية رغم تنصيص القانون العسكري وتشديده على اعتبارها أثناء التجنيد، بمقابل إعمال المعيار المناطقي والولاء العائلي لا الوطني كمعيار لقبول المجند في الجيش والأمن.

إن الوضع الذي عرضنا له في الأسطر السالفة الذكر كان نذير شؤم عاشت على إثره قواتنا المسلحة إنقساما غير معلن طيلة الفترة التي أطل علي اليمن فيها مشروع التوريث، وحتى يوم 21من مارس 2011م ذلك اليوم الذي تم فيه الإعلان عن إنحياز القوى المتبقية من جيش اليمن الجمهوري لثورة الشعب السلمية

وهو ما تم توصيفه من قبل البعض على أنه إعلان عن الإنقسام الذي كان يعيشه الجيش بشكل غير معلن،والذي كان حتما سيوصل الجيش إلى مرحلة الإقتتال إن قُدر لتلك السلطة البقاء، وقُدر على الشعب أن لا يثور، نقول هذا بعدما كانت قد بدت ملامح الإقتتال واضحة أثناء حرب صعدة السادسة بين لواء من الحرس ولواء من المنطقة الشمالية الغربية في منطقة حرف سفيان، سبقها وتزامن معها محاولات ملحة من قبل نجل المخلوع هدفت إلى إخلاء مقر قيادة المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع ليصبح تابعا للحرس الجمهوري الذي بدا كما لو أنه المعني لوحده بحماية العاصمة، ولما لم تفلح محاولات نجل المخلوع الودية تلك بات من المؤكد أن يتم اللجوء إلى القوة العسكرية لفرض الواقع الذي يلبي طموحات نجل المخلوع، خصوصا بعدما لم تفلح كل محاولات الإغتيال التي كانت تدبر للتخلص من قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع مثلما تم التخلص من قائد المنطقة الشرقية حينها اللواء محمد إسماعيل والذي جاءت تصفيته على خلفية رده الرافض لتسليم معسكر اللواء الثامن صاعقة التابع له والذي كان مقره الصُباحة صنعاء،

بقوله مخاطبا ابن المخلوع: نحن متفقون على رئاسة والدك لكن من يأتي بعده لم نتفق عليه بعد. فأصبح على إثر تصفية اللواء محمد إسماعيل معسكر اللواء الثامن صاعقة مقرا للقوات الخاصة إلى اليوم.

خلاصة القول هنا أنه ليس من المنطقي ولا المعقول أن يتم الإعلان عن إنقسام الجيش دون أن يكون الإنقسام قد حدث أصلاً، وعليه ينبغي علينا أن نعي جيداً أن مشروع هيكلة الجيش اليوم والذي نصت عليه المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الصادر بها برقم 2014، يعد في الحقيقة تحقيقا لهدف من أهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية والتي هدفت في أحد أهدافها إلى إعادة بناء الجيش على أسس وطنية ومهنية عالية تضمن عودة الجيش إلى المسار الصحيح الوطني الصحيح الذي يفترض أن يكون فيه، بما يعني العمل على تحقيق الإلتحام داخل المؤسسة العسكرية لتنصب كل جهود البناء والتحديث والتطوير والتحسين للمستوى المعيشي على كل القوى والوحدات دون تمييز يؤدي إلى استعداء وتأليب بعضها على بعض، وما ذاك إلا لتقوم بواجباتها الوطنية في بعد عن أي تطويع واستغلال لها مستقبلا لصالح حزب أو قبيلة أو منطقة أو شخص.

خطوات الهيكلة:

نصت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على أن تبدأ أولى خطوات الهيكلة فور تشكيل الحكومة، وتبدأ الخطوة الثانية بعد الإنتخابات الرئاسية التي جرت في 21من فبراير 2012م، وعلى أن لا تنتهي المرحلة الإنتقالية والمحددة بسنتين إلا وقد تم الإنتهاء من الهيكلة، لكن اللافت للنظر أن الهيكلة وإن في صورتها الجزئية لم تبدأ إلا بعد الانتخابات الرئاسية أي بعد مرور ما يقرب من نصف المرحلة الإنتقالية، حيث تمثلت قرارات الهيكلة في تغيير القيادات وإعادة تشكيل القوى العسكري لتصبح خمس قوى هي البرية والبحرية والجوية وحرس الحدود وقوات الإحتياط الإستراتيجي، إضافة إلى إعادة تشكيل المناطق العسكرية وتحديد جغرافية كل منطقة وتسمية قياداتها، فقد تشكلت سبع مناطق عسكرية خلافا لما كان عليه الوضع سابقا حيث كانت لدينا خمس مناطق عسكرية، هذا إلى جانب ما جري من استحداث في هيكل وزارة الدفاع حيث استحدث منصب المفتش العام، كما تم تنصيب أربعة مساعدين لوزير الدفاع على النحو الأتي:

1. مساعد للتخطيط الإستراتيجي
2. مساعد للموارد البشرية
3. مساعد للإسناد اللوجستي
4. مساعد للتكنولوجيا

بمقابل الإكتفاء بتسمية نائب واحد لرئيس هيئة الأركان العامة بعدما كانت رئاسة هيئة الأركان العامة متخمة بالنواب، كما استحدثت خمس هيئات في رئاسة هيئة الأركان العامة وتضم كل هيئة مجموعة من الدوائر العسكرية والهيئات المستحدثة على النحو الآتي:

1. هيئة العمليات
2. هيئة الإستخبارات
3. هيئة التدريب والتأهيل
4. هيئة القوى البشرية
2. هيئة الإسناد اللوجستي

هذا وقد كانت حصيلة هذه القرارات إنتزاع الحرس الجمهوري والقوات الخاصة ومجموعة ألوية الصواريخ من تبعيتها لنجل الرئيس المخلوع، لتصبح مجموعة ألوية الصواريخ مع العمليات الخاصة التي تضم القوات الخاصة واللواء الأول مشاه جبلي واللواء العاشر صاعقة، إضافة إلى ألوية الحماية الرئاسية والتي تضم اللواء الأول والثاني والثالث حماية واللواء 314 مدرع من ما كان يسمي بالفرقة الأولى مدرع، تشكل بمجموعها الإحتياط الإستراتيجي التابع للقائد الأعلى للقوات المسلحة، أما قيادة ما كان يسمي بالحرس الجمهوري فقد أصبحت مقراً لقيادة قوات الإحتياط العام التابعة لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة بما تضمه من ألوية على النحو الأتي:

1. اللواء الرابع مدرع
2. اللواء 61 مدرع
3. اللواء 62 مدرع
4. اللواء 63 مشاه
5. اللواء 83 مدفعية
6. اللواء 102 مشاه

أما باقي الألوية التي كانت تتبع ما يسمي بالحرس الجمهوري فقد تم إلحاقها بالمناطق العسكرية التي تقع في نطاقها الجغرافي، وبمقابل هذا ألغيت الفرقة الأولى مدرع، وتم ضم بعض ألويتها إلى الحماية الرئاسية وما تبقي إلى المنطقة العسكرية السادسة.

إن كل هذه الخطوات لم تحقق الهيكلة الكاملة والمأمولة للجيش، بل حققت جزءاً منها وما يتبقي هو إعادة توزيع الألوية العسكرية على المناطق العسكرية بالتشكيل الجديد، إضافة إلى إعادة توزيع الضباط والأفراد بحسب تخصصاتهم على الوحدات القتالية لضمان تحقيق الدمج الكامل للقوات بما يكفل إنهاء الإنقسام تماماً، هذا إلى جانب إعادة النظر في القوانين والنظم واللوائح العسكرية بما ينسجم مع الوضع الجديد للجيش بعد الهيكلة.

التداعيات:

ما من شك أن قرارات الهيكلة كان لها صداها الواسع وبعدها المهم ولذا كان من الطبيعي أن يكون لهذه القرارات تداعياتها على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فقد قوبلت هذه القرارات بمباركة اقليمية ودولية ومحلية واسعة، فيما قابلتها بعض القيادات المحسوبة على الرئيس المخلوع بالرفض، كقائد القوات الجوية والدفاع الجوي، وقائد المنطقة الجنوبية، وقائد اللواء الثالث مدرع حماية رئاسية، وكان لرفضهم هذا تداعياته الخطرة، فعلى غرار احتجاجات ضباط وافراد القوات الجوية والتي امتدت لتشمل محافظات عدة مطالبة بإقالة قائد القوات الجوية اللواء محمد صالح الأحمر صدر قرارا بتعيين اللواء راشد الجند قائدا للقوات الجوية، غير أن هذا القرارا قوبل بالرفض من قبل محمد صالح الأحمر مشترطا تغيير وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة واللواء على محسن، هذا إلى جانب قيامه باغلاق مطار صنعاء الدولى وقيام أفرادا موالين له باطلاق النار صوب برج المراقبة في المطار.

أما المنطقة الجنوبية التي كان قائدها مهدي مقولة والذي رفض قرار تغييره هو الأخر فقد شن مسلحون تابعون للقاعدة هجوما ضد كتيبة مدفعية تابعة للجيش في ضواحي مدينة زنجبار، في بلده دوفس، أسفر الهجوم عن مصرع 187 جنديا وجرح 135 آخرين. كما قتل 32 من مقاتلي القاعدة أثناء القتال، هاجم المسلحين قاعدة للجيش بسيارات مفخخة وتمكنوا من الاستيلاء على عربات مدرعة ودبابات، وأسلحة وذخائر، وتم أسر 55 جندياً واعلنت جماعة أنصار الشريعة مسؤوليتها عن الحادث.

أما اللواء الثالث مدرع فقد رفض قائده العميد الركن/ طارق محمد عبدالله صالح قرارا قضي بتعيينه قائدا للواء 37 مدرع في إطار المنطقة الشرقية وكلف قائد الحرس أحمد على صالح عبدالحميد مقولة للقيام بقيادة اللواء الثالث حماية رئاسية وهو ما أثار موجة احتجاجات عليه، وتم على إثرها تمكين قائد اللواء المعين العميد الركن /عبدالرحمن الحليلي من عمله.

وبالمقابل حضيت قرارات الرئيس هادي بتعيين قادة للمناطق الوسطي والشرقية بدلا عن القيادات التي أعلنت تأييدها للثورة بالقبول والتسليم كما قوبل قرار إلغاء الفرقة الأولى مدرع وتحويل مقرها إلى حديقة هو الأخر بالرضي والتسليم.

أما حينما بدأ هادي خطواته باتجاه تغيير قائد الحرس الجمهوري العميد أحمد على عبدالله صالح فإنه بدأ أولا بضم ثلاثة ألوية من الحرس لتضم مع ألوية أخري من الجيش إلى ما يسمي بألوية الحماية الرئاسية كتشكيل جديد لا يتبع الحرس الجمهوري، إلى جانب نقل لوائين من الحرس إلى المناطق العسكرية الجنوبية والوسطي فقد نقل اللواء الثالث مشاه جبلي إلى المنطقة الوسطي، واللواء الثاني مشاه جبلي إلى المنطقة الجنوبية كانت هذه القرارات مضمنة في قرار الهيكلة، فكان لهذه القرارات تداعيات تمثلت في محاولة مئات من الجنود التابعين للواء الثاني مشاه جبلي اقتحام وزارة الدفاع وذلك في 14 اغسطس 2012م لكن هذه المحاولة باءت بالفشل حيث تم اعتقال عددا 40 فردا من المنفذين إضافة إلى اصابة 17 منهم وتم إحالة من اعتقلوا إلى القضاء العسكري.

في 10 من ابريل 2013 صدرت قرارات بتسمية قادة المناطق العسكرية وتعيين اللواء على محسن مستشارا للقائد الأعلي وتعيين أحمد على صالح سفيرا في الإمارات جرت محاولة ليلة الجمعة التي تلت هذه القرارات لنهب مخازن السلاح داخل معسكر 48(السواد) لولا أن كتيبة من اللواء 61 تصدت لتلك المحاولة وأفشلتها.

هذه التداعيات التي صحبت وتلت تلك القرارات لم تتوقف عند حد فثمة محاولات يائسة وبائسة يجري الرهان على نجاحها من خلال بعض القيادة العسكرية التي لم يطلها التغيير والتي ما تزال مرتهنة بولائها للمخلوع وابنه سواء داخل القوات الخاصة أو داخل باقي الألوية والوحدات العسكرية والرهان في افشالها متوقف على تفعيل قانون التدوير الوظيفي داخل كل الألوية والوحدات العسكرية.

ما تحقق هل ينهي الإنقسام؟

إن الهيكلة بصورتها الحالية والتي تمثل جزءا من الهيكلة لا الهيكلة بكامل صورتها لا تحد في نظري من أي انقسامات مستقبلية قادمة للأسباب الآتية:

1. كون البناء الذي عليه الجيش إلى الآن والذي لم يتم دمجه بصورة كاملة وحقيقية قائم على أسس قبلية ومناطقية وفي الغالب طائفية وكل هذا نتاج ثقافة ترسخت وبقيت ترسباتها من عهود الأئمة ونظام ماقبل الوحدة في الجنوب، فقد كان نظام الأئمة يعتمد في بناء الجيش على الرافد القبلي والمناطقي والطائفي ليأتي نظام ما بعد الثورة معتمدا على نفس الطريقة في بناء الجيش،استمر هذا الوضع حتي جاء الرئيس ابراهيم الحمدي ليتبني بناء جيش جمهوري كان قد بدأ بوضع لبناته من خلال تأسيسه للفرقة الاولى مدرع وقوات العمالقة لكن أعداء الجمهورية فسرعان ما انقضوا على هذا التوجه باغتيال متبنيه الرئيس الحمدي، أما الجنوب فقد كان بناء الجيش قائم على نفس الطريقة حتي عام 1969م حيث تم حل 90% من قوة الجيش من الأفراد و70% من الضباط ليتم على إثر هذا التجنيد من مختلف المحافظات الجنوبية وبنسب تتناسب مع كل محافظة بعدما كان الجيش منحصرا في محافظات بعينها.

2. بقاء التكتلات قائمة في الجيش ولكن تحت مسميات مختلفة فالحرس باقي وإن ببعض مكوناته ولكن تغيرت التسمية، علما أن تغيير التسمية لا يعني بحال من الأحوال تغير الولاء، فتغيير الولاءات التي ترسخت نتاج بناء استمر لسنوات لا يكون إلا باعادة توزيع منتسبي الوحدات من جديد بصورة تكفل دمج تلك القوات في إطار ألوية جديدة.

3. التأخر في تفعيل قانون التدوير القيادي داخل الوحدات العسكرية بصورة تكفل احداث تغييرات على مستوى الكتائب داخل الألوية والوحدات العسكرية.

4. عدم وضوح السياسة الدفاعية للبلد لدي الكثير من القادة والجنود نتيجة لضعف أليات الأجهزة التوعوية والتوجيهة داخل الجيش بصورة اسهمت إلى حد كبير في فتح الباب واسعا أمام الإستقطابات المختلفة داخل الجيش وهو ما جعل من الجيش متعدد الولاءات.

5. البناء القائم لبعض الوحدات على أساس القرابة والنسب عزز من فرص بقاء قيادات على رأس تلك الوحدات مستعصية على التغيير.

6. الفساد المستشري داخل المؤسسة العسكرية دون رقيب أو حسيب يسهم إلى حد كبير في بث حالة من الإحباط واليأس والتذمر داخل الكثير من الوحدات بصورة تجعل بعض أصحاب النفوس المريضة ومن خلال حنينها للماضي تنجح في تعبئة الضباط والصف والجنود داخل الوحدات تعبئة من شأنها عرقلة مسارات التغيير وتعزز من إمكانية استخدامها ضد خيارات الشعب في المستقبل.

7. البناء الهش لأجهزة تشكيل الرأي العام للمقاتلين مع ركاكة أدواته وعدم استشعار القائمين على تلك الأجهزة لرسالتهم الوطنية التي ينبغي أن يبني عليها المقاتل.

8. الإبقاء على تسليح الألوية والواحدات على ماهو عليه دون النظر في إمكانية رسم خطة جديدة للتسليح تسهم في التوزيع العادل للسلاح على مخلتف الوحدات يسهم في تعزيز وتغذية أي انقسامات مستقبيلة.

خيراً ما ينبغي على الرئيس وصناع القرار داخل المؤسسة العسكرية أنه يعوه جيداً لضمان بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية تكفل بقاءها موحدة وبعيدة عن أي تجاذبات سياسية مستقبلا الآتي:

أ1. تبني سياسية هيكلة للعقول من خلال رسم الأسس الوطنية التي تعزز قيم الإنتماء والولاء لله ثم للوطن والثورة والوحدة، والتي على أساسها يجب أن يبني الجيش مع إعادة النظر في الأليات والكادر الذي سيقوم بهذه المهمة.

2. تشكيل لجان تعمل داخل شؤون الضباط والأفراد على فرز وإعادة توزيع الضباط والأفراد على مختلف القوى والمناطق والألوية والوحدات العسكرية بحسب التخصص.

3. تبني سياسة تحديث وبناء شاملة لكامل وحدات وصنوف القوات المسلحة.

4. إعادة النظر في القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية بصورة تسهم في إمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

5. تفعيل الأجهزة الرقابة داخل القوات المسحلة وتفعيل قوانين الثواب والعقاب.

6. العمل على تحسين أوضاع المقاتلين معيشيا، ليتمكنوا من القيام بواجباتهم على وجهها الكامل الأتم.

7. تفعيل أجهزة الأمن والإستخبارات العسكرية داخل الوحدات العسكرية بصورة تسهم في محاصرة الشائعات وتقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه العمل على تنفيذ أجندة تضر بالمصلحة الوطنية وتجعله يرتهن لأصحاب المشاريع الصغيرة.

مشروع تنظيم مرحلة ما بعد الحوار (كضمانات لتنفيذ مخرجاته)

الكاتب: ياسر الرعيني

ملخص:

تسلط هذه الورقة الضوء على مرحلة ما بعد الحوار الوطني، وتقدم سرداً للضمانات الممكن تنفيذها للحفاظ على مخرجات الحوار الوطني بين الفرقاء اليمنيين لضمان استكمال المرحلة الانتقالية بدون معوقات، تجنباً لأخطاء الماضي المأزوم بين السلطة التي أسقطت ثورة فبراير/شباط 2011م رأس نظامها وتملك حالياً نصف مقاعد مؤتمر الحوار، والمعارضة السياسية إلى جانب الشباب.

والتي تشير إلى ضرورة استكمال نقل السلطة في البلاد إلى جانب الإسراع في عملية الاستفتاء عن الدستور وتدشين الانتخابات النيابية والرئاسية لضمان استكمال التغيير.

مقدمة:

جاءت الثورة الشبابية الشعبية السلمية كضرورة وطنية تحول دون سقوط الوطن ودماره وتنتشله من وحل الفساد والاستبداد وحكم الفرد الى بناء يمن جديد عبر تغييرحقيقي يلبي تطلعات ابنائه في تحقيق الامن والاستقرار والتنمية والبناء في ظل دولة مدنية جديدة لقائمة على العدالة والمواطنة المتساوية. وفي ظل الثورة تم التوقيع على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية من قبل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه واحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها كخطوة في استكمال ذلك التغيير من خلال مجموعة من الاستحقاقات التي تمثل بمجملها المرحلة الانتقالية التي حددتها المبادرة بسنتين يتم فيها الانتقال الى اليمن الجديد الذي نشده الشعب في ثورته ، ومع التحفظات التي اعلنتها المكونات الشبابية في الثورة وغيرها على المبادرة إلا أن الكل كان مع أي حل سلمي يلبي تطلعات الشعب ويحقق التغيير الذي ينشده ،

وبناء على ذلك جاءت المبادرة واليتها التنفيذية بمجموعة من المبادئ والاستحقاقات والتي من أهمها :

- -النقل الكامل السلطة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني .
- - تحقق الامن والاستقرار وتلبية الاحتياجات الاساسية الفورية للمواطنين .
- - اعادة هيكلة القوات المسلحة والامنية على اسس مهنية ووطنية .
- - اجراء حوار وطني شامل تشارك فيه كافة المكونات والفعاليات السياسية بحيث يفضي الحوار الى دستور جديد ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويشكل الدولة المدنية القائمة على العدالة والمواطنة .
- - صياغة الدستور الجديد والاستفتاء عليه .
- -انتخاب ممثلو الشعب للهيئات والمؤسسات التمثيلية وفقا للدستور الجديد .

وقد حددت المبادرة أجلا لكل تلك الاستحقاقات للوصول الى الدولة الجديدة ، وبالمقارنة بين ما حدد إنجازه وما انجز موضوعا وزمنا نجد التخلف المخل في ذلك ، ففيما يخص نقل السلطة لا يزال علي صالح على رأس حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يملك نصف الحكومة وما يزيد عن 80 % من قيادات مؤسسات الدولة المختلفة وهذا ما ساهم وبشكل كبير في اضعاف العمل على بقية النقاط الأخرى للمبادرة ، كما ان الوضع الامني والخدمي للمواطن اليمني لم يتغير بل ازداد سوءً يوما بعد يوم ولم يلمس المواطن انتقالا حقيقيافي حاجاته الاساسية نتيجة للإعاقات السياسية والامنية التي حالت دون استكمال بنود المبادرة في مواعيدها المحددة ومن ذلك مؤتمر الحوار وما رافقه من اعاقات حالت دون انجازه في الموعد المحدد وكذا استمرار اعماله ومعالجة موضوعاته الرئيسية التي ستشكل مع كافة المخرجات الأخرى مستقبل اليمن القادم من خلال دستور جديد يستوعب تلك المخرجات يعقبه انتخاب الهيئات والمؤسسات الجديدة التي جاء بها الدستور .

ولعل المراقب للنجاحات والاخفاقات التي رافقت عملية الانتقال يجد أن الاسباب التي حالت دون استيفاء بنود المرحلة الانتقالية كاملة هي نفسها العوائق التي حالت دون وجود الدولة الحقيقية في السابق كما أن استمرارها وعدم القطيعة معها سكون سببا لضعف الدولة القادمة مالم يكن للسلطة -كل السلطة- ومكونات العملية السياسية بمختلف توجهاتها وقفة جادة وحازمة مع كل اسباب فشل الماضي والحاضر وبتعاون دولي مسئول بعيد عن التسويف والتساهل.

ومع ذلك فإننا نرى وجوب البناء على الجزء الذي تحقق لاستكمال عملية التغيير واستدراك ما يمكن استدراكه فيما تبقى من الفترة الزمنية الانتقالية مع مراعات كافة المتغيرات التي طرأت بين يدي المرحلة الانتقالية حتى الآن.

متغيرات بين يدي المرحلة الانتقالية

مع ضعف استيفاء بنود المرحلة الانتقالية تبرز اليوم العديد من المتغيرات بين يدي العملية السياسية التي لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار ومن هذه المتغيرات :

- اتساع خارطة التوافق السياسي في استكمال عملية التغيير وبناء اليمن الجديد فلم تعد مساحة التوافق محصورة بين طرفي توقيع المبادرة بل اتسعت لتشمل المكونات والفعاليات السياسية الاخرى في مرحلة الحوار ويمكن لمخرجات الحوار أن تكون محفزا لمن تخلف للمشاركة الفاعلة فيما سياتي فهل ستكون جزء من التوافق القادم أم لا ؟ كما أن موضوعات المبادرة الموقع عليها لم تعد نفسها موضوعات اليوم التي يجري الحديث عنها فقد اتسعت رقعة التوافق من حيث مكونات التوافق وموضوعاته .

- كما يتبادر الى الذهن تساؤل عن مدى تغير شرعية اطراف التوافق في الغد الآتي إذ من المؤكد أنها لم تعد هي الشرعية التي حصرت اطراف توقيع المبادرة في مكونين فقد افرز الحوار مكونات جديدة كسبت شرعيتها من خلال المبادرة وهي اليوم في اطار التوسع بناء على شرعيات واقعية جديدة ، فما الشرعية التي سيستند عليها التوافق القادم هل هي مؤتمر الحوار أم الشعب أم المشاريع السياسية. ؟

- ونحن نعيش المراحل الاخيرة من الفترة الانتقالية التي جاءت بها الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية تواجهنا تحديات كثيرة أهمها انتهاء الفترة الزمنية المحددة في ظل التعثر المخل في استحقاقات مراحل الانتقال الماضية المؤثر بالضرورة على تنفيذ المرحلة الاخيرة من مراحل المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وهي الانتخابات المحدد انعقادها في النصف الثاني من شهر فبراير من العام القادم أي بعد ثلاثة أشهر من الآن وهو ما يمكن أن يقود الى فراغ دستوري في ظل تبدد شرعية مجلسي البرلمان والشورى وكذا انتهاء فترة حكومة الوفاق وضعف المرجعيات أو انتهاؤها ، ما يجعلنا أمام تحد كبير ومتغير شديد الخطورة .

- تساؤل مشروع حول مطلب بناء الثقة ، هل كانت نقاط بناء الثقة خاص بالتهيئة لانطلاق عملية الحوار كمعالجة ما يمكن معالجته في ظل الوضع السابق والحالي وصولا للحوار واستكمال المتبقي منها في الدولة الجديدة بما في ذلك التأسيس أما أنها شرط للانتقال الى الدولة الجديدة ..؟ وإن كان كذلك فما هي الفترة الزمنية لتنفيذ كل ذلك في ظل الوضع الامني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يشهده البلد ؟، وهل نقاط الثقة محصورة لا يمكن أن يضاف اليها مفردات جديدة قد تطرأ في البال أو الواقع المتغير القادم ...؟، واذا كان كذلك فمتى تنتهي مفردات بناء الثقة ؟، وهل من الممكن أن نقول : نقاط بناء الثقة ضمانات تستكمل باستكمال المرحلة القادمة ضمن تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار بما أننا نتكلم عن دولة جديدة نحن جميعا شركاء فيها

- لم يقتصر عمل مؤتمر الحوار الوطني الشامل على بناء المستقبل كمبادئ دستورية وقانونية بل تجاوز ذلك الى الحديث عن مجموعة من التوصيات يتم العمل بها خلال عملية الحوار وما بعده الى بناء الدولة وفي ظل وجود الدولة الجديدة وهو الدور التنفيذي الذي يجب أن يصحب عملية صياغة الدستور وما بعدها .

- عندما نتحدث عن الانتقال الى دولة جديدة يتغير فيها شكل الدولة ونظام حكمها ونظامها الانتخابي والاداري فأننا نتكلم عن ثلاثة مجموعات من القوانين الدستور القوانين التنظيمية القوانين العادية فلا يمكن الانتقال الى الدولة الا بالدستور الجديد ولا يمكن للدستور الجديد أن يطبق إلا بقوانين تنظيمية تنزله الى الواقع وتنظم العملية التفصيلية فيما يخص وجود المؤسسات الدستورية العليا التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذه امور لا تزال تتعلق بوضع اسس بناء الدولة ما يحتاج الى توافق ورقابة للانتقال الى انتخاب ممثلو الشعب في تلك المؤسسات .

مبادئ عامة هامة في المرحلة القادمة

- وضع الدستور والاستفتاء عليه أولوية على كل الاستحقاقات بناء على انه نتيجة للتوافق الحاصل وفرصة لا تتكرر وهو الاستحقاق الوطني الاكبر وبوابة الدولة الجديدة .
- تعزيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العاملة خلال مرحلة صياغة الدستور بعوامل القوة المناسبة لكل سلطة بحيث تؤدي مهامها بالشكل المطلوب .
- التزام مبدئ الشراكة فيما تبقى من مرحلة بناء الدولة .

استحقاقات المرحلة القادمة

وهنا وبعد العرض الذي مر فإنه من الممكن إجمال الاستحقاقات الاهم للوصول الى الدولة الجديدة بالآتي :

- استكمال بنود المبادرة وعلى وجه الخصوص المتعلقة بنقل السلطة وتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطن واستكمال تنفيذ نقاط بناء الثقة بالتوازي مع صياغة الدستور .
- الدستور صياغة والاستفتاء عليه في اقرب وقت ممكن .
- اعداد المعالجات المناسبة لسد الفراغ الدستوري المتوقع عند انتهاء الفترة الزمنية للمبادرة والانتخابات الرئاسية .
- المرحلة التأسيسية ما بعد الدستور الجديد للتحول من الوضع السابق الى الوضع الجديد تشريعيا وتنفيذيا وقضائيا .

مراحل الفترة القادمة وادواتها :

يمكن تنفيذ كل ما تبقى من استحقاقات وجود الدولة وتأسيسها من خلال مرحلتين وذلك في فترة زمنية مدتها عامان تبدأ 1يناير 2014م وتنتهي في 31 ديسمبر 2015م . وذلك على النحو الآتي :

المرحلة الأولى :

ما قبل الدستور " مرحلة صياغة الدستور والاستفتاء عليه يرافقها عملية الاصلاح الامني والخدمي .

أولا : مرحلة صياغة الدستور والاستفتاء .

- صياغة الدستور والاستفتاء عليه (ستة اشهر) 1/ يناير – 30/ يونيو 2014م .
- لجنة المتابعة والرقابة (لجنة التوفيق) .
- لجنة الانتخابات للترتيب للاستفتاء في الموعد المحدد (متزامنة) .
- التوعية بمخرجات الحوار المتعلقة بالدستور، والحشد والمناصرة (متزامنة).
- الاستفتاء على الدستور يسبقه ثلاثة اسابيع توعية وحشد واسبوع الاستفتاء .نهاية يونيو 2014م .

ويرافق صياغة الدستور استكمال ما تبقى من استحقاقات المبادرة واليتها التنفيذية ونقاط بناء الثقة ، وتحقيق الامن والاستقرار وتوفير الخدمات العامة للمواطن ، وسد الفراغ الدستوري المتوقع ،وهي مرحلة متوازية بعملية صياغة الدستور والاستفتاء عليه وتكون كخارطة طريق لمرحلة ما بعد الحوار تضمن في وثيقة الحوار ويصدرها رئيس الجمهورية بعد ذلك بقانون ولها الأدوات الآتية :

- تعدل الحكومة بحيث تكون حكومة كفاءات تشاركية توافقية يتم اختيار اعضائها بناء على معايير واليات عمل واضحة يلتزم بها كافة الوزراء ومكوناتهم تدير البلد خلال المرحلة بناء على خطة امنية واقتصادية تحقق الامن والاستقرار وتوفر الاحتياجات الاساسية للمواطن .
- يحل مجلسي النواب والشورى ويقوم مقامهما ممثلون عن مكونات مؤتمر الحوار الوطني بناء على الية توزيع تضمن اشراك الجميع بشكل عادل ويكون اختيار ممثلو المكونات المهيكلة من قبل مكوناتهم ، وأما غير المهيكلة فيسند اختيار ممثليهم الى مكوناتهم في مؤتمر الحوار بالية مناسبة . كما لا يزيد اعضاء كل مجلس من المجلسين عن 151 عضو ، وتتخذ القرارات في كل مجلس بشكل توافقي بناء على ما هو معمول به في النظام الداخلي لمؤتمر الحوار .
- تحل المجالس المحلية وتسند ادارة المحافظات للمحافظين ومدراء المديريات على أن يتم تعيين كفاءات وطنية لإدارة المحافظات تعمل على تلافي عجز وفشل الادارات السابقة .

المرحلة الثانية :

المرحلة التأسيسية " مرحلة ما بعد الاستفتاء على الدستور " كمرحلة تأسيس دستورية مزمنة للتحول من الدولة السابقة الى الدولة الجديدة بناء على الدستور الجديد بحيث يرفق بالدستور احكام انتقالية تأسيسية تنمح سلطات ما قبل الدستور الجديد صلاحيات تأسيسية محددة ومزمنة للوصول الى مؤسسات الدولة الجديدة.

وتكون استحقاقات هذه المرحلة كالآتي :

- الاعداد والتهيئة والتنفيذ لانتخابات مجالس الولايات خلال ستة اشهر من تأريخ اعلان الدستور الجديد وذلك في الفترة (1 يوليو وحتى 31 ديسمبر 2014م) .
- الاعداد والتهيئة والتنفيذ لانتخابات برلمانات الاقاليم خلال اربعة اشهر من تاريخ أول انعقاد لمجالس الولايات وذلك في الفترة (1 يناير وحتى 30 ابريل 2015م).
- تشكيل حكومات الاقاليم خلال شهر من تأريخ اول انعقاد لبرلمانات الاقاليم وذلك في الفترة (1 مايو وحتى 31 مايو 2015م).
- الاعداد والتهيئة والتنفيذ للانتخابات البرلمانية الاتحادية خلال خمسة اشهر من تأريخ اول انعقاد لحكومات الأقاليم وذلك في الفترة (1 يونيو وحتى 30 سبتمبر 2015م) .
- الاعداد والتنفيذ للانتخابات الرئاسية خلال ثلاثة اشهر من اول انعقاد للبرلمان الاتحادي وذلك في الفترة (1 اكتوبر وحتى 31 ديسمبر 2015م) .

تحدد الاحكام الانتقالية في الدستور الجديد مهام السلطات التأسيسية وذلك كالآتي :

السلطة التشريعية :

(البرلمان ومجلس الشورى)

حيث يقوم بإعداد التشريعات الآتية :

- القوانين الانتخابية لكل من :"مجالس ادارة الولايات –برلمانات الاقاليم– حكومات الاقاليم – البرلمان الاتحادي بغرفتيه – الرئاسة".
- القوانين التنظيمية لعمل كل من :" مجالس ادارة الولايات – برلمانات الاقاليم – حكومات الاقاليم – البرلمان الاتحادي بغرفتيه – الرئاسة"
- قانون السلطة القضائية .
- القوانين المالية .
- قانون الخدمة المدنية .

السلطة التنفيذية :

(مؤسستي رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء)

حيث تستمر في ممارسة الاعمال التنفيذية الموضوعة في خطتها بناء على المرحلة السابقة وبالإضافة الى :

- العمل على توفير وتهيئة البنى التحتية لمراكز الولايات والاقاليم .
- البدا بنقل الصلاحيات من المركز الى الاقاليم والولايات بناء على الدستور .
- تهيئة المناخات المناسبة وتوفير الاحتياجات اللازمة لتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية المختلفة .

السلطة القضائية :

(يمارس القضاء اعمله بناء على القوانين السابقة حتى صدور القوانين الجديدة المنظمة لأعماله) .

فيدرالية اليمن عنوان لبناء الدولة أم للانهيار

عارف أبوحاتم
arefabuhatem@hotmail.com

ملخص:

أجمع اليمنيون خلال مؤتمر الحوار الوطني على أن تكون الدولة الاتحادية (الفدرالية) هي شكل دولتهم المنشودة، كونها تقضي على المركزية التي عانت منها اليمن طوال الفترة الماضية.

وتتمثل مميزات النظام الفيدرالي في أنه يعمل على تجديد روح المنافسة وضبط معايير للكفاءة والاختيار دون اللجوء إلى القوة والسلاح، ويعزز حضور التجربة الديمقراطية في أوسع نطاق بين فئات الشعب، ويدفع الحكومات المحلية المنتخبة إلى تحمل جزء كبير من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، ويتيح الفرص أمام تعدد التجارب الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل إقليم.

كما أن أهم عيوبه تتمثل في حاجته الدائمة إلى دولة ذات وفرة مالية كبيرة تضمن تنمية الأقاليم الفقيرة، حتى تصل بها إلى الحد الأدنى من التنمية،ويحتاج إلى وفرة مال كنفقات تشغيلية لجميع مؤسسات الحكومات المحلية بكل مكاتبها وفروعها، ويحتاج إلى إعادة بناء متناغم في منظومتي القضاء والأمن في الأقاليم، ويحتاج إلى دولة ذات قبضة عسكرية وأمنية قوية قادرة على ردع حركات التمرد والانقسام في الأقاليم.

وثمة تحديات ستواجه مهام الحكومات المحلية كالتصدي الحازم لمراكز القوى التقليدية لصالح بناء الأقاليم، وإنهاء هيمنة المركز المقدس على شئونها، بالإضافة إلى نسبة تمثيل الأجهزة الأمنية، ونسب توزيع القروض والمنح الخارجية، وفرض قوانين كل إقليم، وتحدياً آخر يتمثل في بقاء أو رفض مصلحة شئون القبائل.

ستقف قلة المال وشحة الموارد عقبة كؤود أمام حركة نمو وتطور الأقاليم، حيث يخيم الفقر، وضعف الخدمات وغياب البنية التحتية، على المشهد الفيدرالي الجديد،

فيما تبدو الموارد الخاصة بالأقاليم شحيحة، حتى في الاقاليم ذات الوفرة في الثروات الطبيعية، لأنها تعود إلى ملكية الحكومة الفيدرالية الاتحادية، وتحصل الحكومات المحلية على نسبة بسيطة.

وفي الوضع الراهن للدولة اليمنية يُعدُ الانتقال المباشر من دولة ذات وحدة اندماجية إلى دولة اتحادية فيدرالية مغامرة غير محسوبة النتائج، كما يمثل إقليم الجند اختباراً حقيقياً أمام أبناءه ومسئوليه، وبإمكانه أن يتفكك إلى صومال جديدة، إذ لا ثروات طبيعية فيه، لكنه يزخر بثروات بشرية هائلة، وعدد كبير من المنشئات الصناعية، وميناء المخا التاريخي، ويحتاج الإقليم إلى إدارة مدنية، تستفيد من مدنية السكان، وتفعيل الميناء وغيرها.

يذكر الباحث في هذه الورقة أسباب إجماع اليمنيين من خلال مؤتمر الحوار الوطني على أن تكون الدولة الاتحادية (الفدرالية)، شكل دولتهم المنشودة، والمتمثلة بأن هذا النظام يعمل على تجديد روح المنافسة وضبط معايير للكفاءة والاختيار دون اللجوء إلى القوة والسلاح، ويعزز حضور التجربة الديمقراطية في أوسع نطاق بين فئات الشعب،ويدفع الحكومات المحلية المنتخبة إلى تحمل جزء كبير من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة المركزية،

ويتيح الفرص أمام تعدد التجارب الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل إقليم.

كما أشار إلى التحديات التي ستواجه مهام الحكومات المحلية، كالتصدي الحازم لمراكز القوى التقليدية لصالح بناء الأقاليم، وإنهاء هيمنة المركز المقدس على شئونها، بالإضافة إلى نسبة تمثيل الأجهزة الأمنية، ونسب توزيع القروض والمنح الخارجية، وفرض قوانين كل إقليم، وتحدياً آخر يتمثل في بقاء أو رفض مصلحة شئون القبائل.

وخلص إلى أن تحول اليمن -في الوقت الراهن- من دولة اندماجية إل دولة اتحادية مغامرة غير محسوبة النتائج.

عادةً ما يروق لعلماء السياسة وصف الفيدرالية بأنها هندسة سياسية للجمع بين متناقضين، حيث يمكن الحفاظ على بقاء الحكومات المحلية والدولة الاتحادية، مع منح الأقاليم والمقاطعات صلاحيات شبه مستقلة، لذا لا ينتج عن هذه "الهندسة" غير أمرين: أما تنهض الأقاليم وتعزز قدراتها ومواردها وتتنافس فيما بينها، وبالتالي تنهض الدولة الاتحادية كمحصلة نهائية لنهوض، أو تتعزز نزعة الاستقلالية، ويبدأ إقليم أو أكثر بالتمرد والمطالبة بحق تقرير المصير، وهذا يعني تفكك الدولة الاتحادية،

خاصة حين يكون التقسيم الفيدرالية على إقليمين كما حدث في باكستان، أو على ثلاثة أقاليم كما حدث في روديسيا التي انقسمت بأقاليمها الثلاثة إلى ثلاث دول.

مزايا وعيوب الفيدرالية

وميزات النظام الفيدرالي أنه يعمل على تجديد روح المنافسة وضبط معايير للكفاءة والاختيار دون اللجوء إلى القوة والسلاح، ويعزز حضور التجربة الديمقراطية في أوسع نطاق بين فئات الشعب، ويدفع الحكومات المحلية المنتخبة إلى تحمل جزء كبير من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، ويتيح الفرص أمام تعدد التجارب الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل إقليم، لكن أهم عيوب النظام الفيدرالي حاجته الدائمة إلى دولة ذات وفرة مالية كبيرة تضمن تنمية الأقاليم الفقيرة، حتى تصل بها إلى الحد الأدنى من التنمية، ويحتاج إلى وفرة مال كنفقات تشغيلية لجميع مؤسسات الحكومات المحلية بكل مكاتبها وفروعها، ويحتاج إلى إعادة بناء متناغم في منظومتي القضاء والأمن في الأقاليم، ويحتاج إلى دولة ذات قبضة عسكرية وأمنية قوية قادرة على ردع حركات التمرد والانقسام في الأقاليم،

كما فعلت الولايات المتحدة حين حركت جيشها وأمنها في مواجهة ولاية فرجينيا الغربية التي طالبت بالاستقلال عام 1861. ولأن الدول الاتحادية ذات الاقتصاديات الفقيرة عادةً ما تكون عرضةً للتفكك، خاصة عندما تقوى مقاطعة أو إقليم، وتزداد إيراداته، ويصبح بمقدوره تحقيق الاكتفاء والاعتماد الذاتي، يبدأ الشعور بأن بقاءه ضمن الدولة الاتحادية الفقيرة عبئاً عليه، ويبدأ السعي باتجاه حق تقرير المصير، كما حدث حين استقلت جنوب السودان عام 2011 وتيمور الشرقية عن اندونيسيا في 2002، وبنجلادش عن باكستان وسنغافورة عن ماليزيا،

الدول الاتحادية ذات الاقتصاديات الفقيرة تكون عرضةً للتفكك، خاصة عندما تقوى مقاطعة أو إقليم، ويشعر بأن بقاءه ضمن الدولة الاتحادية عبئاً عليه، ويبدأ بحق تقرير المصير، كما حدث لجنوب السودان وتيمور الشرقية وبنجلادش وسنغافورة

وهذا الخوف من التفكك دفع الحزب الاشتراكي اليمني إلى تقديم رؤية مزدوجة، فهو من ناحية يريد فيدرالية تجعل الجنوب كله إقليماً واحداً وفقاً للحدود الشطرية السابقة، ومن ناحية أخرى يرفض التقسيم الحالي بجعل الجنوب من اقليمين وفقاً للحدود الشطرية ذاتها، مبرراً رفضه بالخوف من انفصال الإقليم الشرقي "حضرموت وغيرها".

بحسب الباحث إحسان عبدالهادي فإن النظام الفيدرالي يخلق عدد من الإشكاليات في القوانين المزدوجة والمتضاربة بين الاقاليم والحكومة المركزية، وصعوبات أخرى تتمثل بأداء المحاكم والنيابات التي تعمل بتشريعات وقوانين مختلفة، قد تتعارض فيها مع أحكام وقوانين الحكومة المركزية.

كل تلك الميزات والعيوب في النظام الفيدرالي تستدعي من النخب اليمنية الفاعلة في كل إقليم البحث عن مكامن القوة والضعف في اقليمها، والتهيئة الديمقراطية، والتشريعية والثقافية والاجتماعية لتقبل ممارسة الحكم والعيش تحت سقف الفيدرالية، وإنهاء هيمنة الدولة المركزية، وتوقف التوجيهات القادمة من "المركز المقدس"، نحو الأطراف، والحفاظ على موارد كل إقليم،

وعدم تصديرها إلى خزينة الدولة الاتحادية كحوالات، ومن ثم يتقاسمها النافذون كجبايات تدفعها الدولة لهم.

تحديات الحكومات المحلية

ثمة مهمة صعبة، تنتظر لجنة صياغة دستور جمهورية اليمن الاتحادية، التي ستعكف على إعداد مسودته الأولى خلال أربعة أشهر، بدءاً من منتصف مارس/آذار الماضي، وعليها أن تضع نصوصاً تستوعب كامل مقررات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي انهى أعماله في يناير/شباط الماضي، ويجب ضبط النصوص الدستورية، وتحديد مقاصدها بوضوح لا يحتمل اللبس أو الغموض، أو تحميل النص عدة أوجه.

أول مهام الحكومات المحلية هي التصدي الحازم لمراكز القوى التقليدية لصالح بناء الأقاليم، فقد عملت مراكز القوى المهيمنة على العاصمة على تعطيل بناء مؤسسات الدولة، لصالح بناء ونفوذ مؤسسة القبيلة في اليمن، حتى أصبحت مفردة "شيخ" تعني الحصول على الامتيازات والنفوذ والسلاح، وعقود المناقصات والتجارة... بمعنى أدق استطاعت القبيلة إعادة انتاج نفسها ونفوذها بعناوين مختلفة: النضال، التجارة، رئاسة الأحزاب والأندية الرياضية، مؤهلات جامعية، تصدر ساحات وميادين الثورات، وفي الوقت ذاته لا تنفك عن سلاحها، وإلغاء حضور هيبة الدولة في مناطق نفوذها، وكأن حضور الدولة تدخلاً سافراً في شئون القبيلة!، ولا تنادي بضرورة تدخل الدولة إلا حين تتعرض لضربات موجعة تعجز عن صدها، كما حدث حين نادت جميع قبائل شمال الشمال بضرورة تدخل الدولة بعد قصف عنيف ومتوحش تلقته من مليشيا الحوثي المسلحة.وستواجه الحكومات المحلية صعوبة أخرى تتمثل في إنهاء هيمنة المركز المقدس على شئونها، سواء بالتعيينات أو النفوذ، أو السطو على حقوق الآخرين، كما يحدث الآن في إقليم تهامة، حيث يتمدد طابور نهابة الأراضي، من اللحية في حدود السعودية إلى نهب أراضي مطار الحديدة الدولي، حتى وصلوا مشارف ميناء المخا بمحافظة تعز.

وستواجه الحكومات المحلية أيضاً تحدياً جسيماً في نسب تمثيل الأجهزة الأمنية، ونسب توزيع القروض والمنح الخارجية، وفرض قوانين كل إقليم، وتحدياً آخر يتمثل في بقاء أو رفض مصلحة شئون القبائل، حيث بلغت ميزانيتها في 2014 قرابة 100 مليون دولار، وهي مصلحة عنصرية تقوم بتوزيع رواتب باهضة لشيوخ القبائل، فقط لأنهم شيوخ!،

أول
مهام الحكومات المحلية هي التصدي الحازم لمراكز القوى التقليدية لصالح بناء الأقاليم، فقد عملت القوى المهيمنة على العاصمة على تعطيل بناء مؤسسات الدولة، لصالح بناء ونفوذ مؤسسة القبيلة

دون مسوغات قانونية أو أخلاقية، في حين أن ميزانية البحث العلمي 240 ألف دولار فقط، وميزانية مصلحة خفر السواحل أقل من مصلحة القبائل وهي المعنية بحماية شريط ساحلي يتجاوز 2200 كيلومتر، وتتفاقم فيه تجارة التهريب للسلاح والأدوية والممنوعات والديزل، واقليم تهامة بالكامل يفتقر لمستشفى نموذج، ينقذ حياة الناس من وباء الملاريا، ومعظم الجامعات بلا معامل حديثة، والسجون أشبه بأقبية تعذيب، والدولة تتسول الفتات من المانحين، والمشايخ الذين وقفوا مع وضد ثورة التغيير متفقون على ضرورة بقاء هذا النزيف اليومي لميزانية الدولة إلى جيوبهم الخاصة، وهذا ما جعل عامة اليمنيين يخيرون الدولة الاتحادية بين أمرين: أما أن تلغى مصلحة القبائل أو تدفع رواتبهم من موارد اقاليمهم وليس من ميزانية الدولة الاتحادية، لأن أكثر من 80% من المستفيدين هم من إقليم آزال الذي يضم قبائل شمال الشمال المسلحة.

جفاف الموارد

سيقف قلة المال وشحة الموارد عقبة كؤود أمام حركة نمو وتطور الأقاليم، حيث يخيم الفقر، وضعف الخدمات وغياب البنية التحتية، على المشهد الفيدرالي الجديد، فيما تبدو الموارد الخاصة بالأقاليم شحيحة، حتى في الأقاليم ذات الوفرة في الثروات الطبيعية، لأنها تعود إلى ملكية الحكومة الفيدرالية الاتحادية، وتحصل الحكومات المحلية على نسبة بسيطة، ففي روسيا تعطي الحكومة الفيدرالية 5% فقط من عائدات النفط للحكومات المحلية المنتجة، ولا تعطيها شيئاً من عائدات الغاز، وفي نيجريا تحصل الحكومات المحلية المنتجة على 13% من عائدات النفط، وهناك دول تخصص 10% لصناديق البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودول تخصص 5% لصندوق الأجيال القادمة، والفهم المسيطر حالياً على أذهان الناس في اليمن أن الأقاليم ذات الثروات الطبيعية هي من ستملك حق توقيع العقود مع الشركات الأجنبية، ومن ستحصل على العوائد والفوائد، وستعطي للحكومة الفيدرالية نسبة بسيطة، بهذا المفهوم يمكن لإقليم حضرموت مثلاً أن يقرر الانفصال خلال عقدين، حيث وفرة النفط وميناء المكلا التجاري، وشريط ساحلي، وجزيرة سقطرى الحائزة على المركز الأول عالمياً في قائمة أفضل أماكن الطبيعة النادرة.

وفي النظام الفيدرالي تختص الحكومات الفيدرالية بقرارات السلم والحرب والدفاع والقوات المسلحة، والجيش، والتجارة الخارجية والعلاقات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي، والعملة، والجنسية، والأمن القومي، وتعطى لحكومات الاقاليم مسئولية التنمية والتشريعات الخاصة بالمسائل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وآلية تحصيل الضرائب والجمارك، من خلالنصوص دستورية تحدد نسب الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية. وفي الوضع الراهن للدولة اليمنية يُعدُ الانتقال المباشر من دولة ذات وحدة اندماجية إلى دولة اتحادية فيدرالية مغامرة غير محسوبة النتائج، ولا يلوح في أفقها غير الخراب الذي سيقضي على الكل والجزء، وربما هذا ما سيجعل الدولة تقرر الذهاب إلى الفيدرالية الكاملة بعد خمس سنوات من الآن، حتى يستقر الوضع الاقتصادي بمسببات حقيقية، وتتوفر موارد وسيولة نقدية تمكن من إجراء انتخابات للحكومات والبرلمانات المحلية، وبناء الأقاليم وتفعيل مؤسسات الدولة فيها، واستكمال إعداد بنيتها التشريعية والأمنية، أما الوضع الراهن فالدولة لم تتمكن من حماية العاصمة، وسجنها المركزي،والاغتيالات تطال منتسبي المخابرات والجيش، واختطاف الأجانب يتزايد كل يوم، وميلشيا الحوثيين المسلحة تفتعل حروب في خمس محافظات وتحاصر العاصمة من كل الاتجاهات.

الانتقال المباشر من دولة ذات وحدة اندماجية إلى دولة اتحادية فيدرالية مغامرة غير محسوبة النتائج، ولا يلوح في أفقها غير الخراب وهذا ما سيجعل الدولة تقرر الذهاب إلى الفيدرالية الكاملة بعد خمس سنوات

إقليم الجند نموذجاً

يمثل إقليم الجند اختباراً حقيقياً أمام أبناءه ومسئوليه، وبإمكانه أن يتفكك إلى صومال جديدة، أو يصنع معجزة أسيوية في اليمن، فهذا الإقليم يشبه إلى حدٍ ما دولاً مثل اليابان وماليزيا وألمانيا، إذ لا ثروات طبيعية فيه، لكنه يزخر بثروات بشرية هائلة،

من الأطباء والمهندسين والمحامين والإعلاميين والإداريين ورجال الأعمال، وفيه أكبر عدد من المنشئات الصناعية، وميناء المخا التاريخي الذي ينسب إليه المشروب العالمي "موكا كافية" وهو الاقليم الأقل في المساحة (15 ألف كلم2) والأكثر في الكثافة السكانية (370 نسمة لكل كيلومتر مربع) بعدد سكان 5.5 ملايين نسمة.

وإقليم الجند يحتاج فقط إلى إدارة مدنية، تستفيد من مدنية السكان واتجاههم الكبير نحو العلم والتجارة، ونبذهم للسلاح، وتعمل على تفعيل ميناء المخا، وتحسين جودة الخدمات فيه فهو الأقرب لإقليم آزال والعاصمة من بقية الموانئ، ثم أن الطريق الواصل بين الميناء وبقية المحافظات أكثر سلامة وأمن من غيرها، وكذا الاستفادة من عائدات جمارك الميناء وضرائب المنشئات الصناعية والتجارية في الاقليم، وتشجيع العمليات الاستكشافية للمعادن في الجبال، والاتجاه نحو الزراعة، فجميع أراضي الإقليم تشتهر بخصوبتها، وجودة منتجاتها الزراعية، فضلاً عن سحر الطبيعة ووفرة البرك المائية المعدنية في محافظة إب، التي رفض نظام صالح إقرارها عاصمة سياحية لليمن، وتطوير محافظة بديعة مثل إب سيمكنها من أن تكون عاصمة طبية وسياحية لكل اليمن.

وثمة جملة من الاحتياجات الضرورية لنهوض إقليم الجند منها محطة تحلية للمياه، حيث تعاني تعز عاصمة الإقليم من ندرة حادة في المياه، فضلاً عن حاجة الإقليم الملحة إلى عدد من المدارس والكليات النوعية، والمعاهد التخصصية، أما احتياجات الإقليم الكبيرة لبنية تحتية قوية في الكهرباء والطرقات والأمن ومؤسسات الدولة، فهذا ما تفتقر إليه كل الأقاليم، ويمكن لإقليم الجند أن ينفذها بنفسه عند توفر الإرادة والإدارة.

يحتاج اقليم الجند إلى إدارة مدنية، تستفيد من مدنية السكان واتجاههم الكبير نحو العلم والتجارة، ونبذهم للسلاح، وتفعيل ميناء المخا، والاستفادة من عائدات جمارك الميناء وضرائب المنشئات الصناعية

خطة عملية لمكافحة الإرهاب في اليمن

ملخص:

بدأ نشاط القاعدة في اليمن عام 1992 عندما هاجم متطرفون فندقين في عدن، كانا مرتبطين بالمصالح الأمريكية، واستمر التنظيم بتنفيذ بعض الهجمات بين وقت وآخر، لكنه كثف من عملياته الإرهابية عقب ثورة (فبراير/شباط 2011) التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، ليتضح أن الإرهاب في اليمن مُسيس ويتم اللعب بهذه الورقة بحسب الحاجة لها، خاصة أن تقرير صادر عن لجنة الخبراء الدولة، اتهم قادة عسكريين موالين لصالح، بتسهيل تسليم أبين للمتطرفين، بينهم يحيى صالح، ومهدي مقولة.

شاهد العالم تطور الإرهاب في العالم الإسلامي والذي بدا بجماعات عنف عشوائية، رتبت ذاتها في إطار أيدولوجيات تحركها رغبات القتل كمنتج كما هو الحال عليه بالنسبة للميلشيات الطائفية والقاعدة، التي استغلت بيئة الصراعات لتؤسس كياناتها.

وهناك عوامل أساسية ساعدت على انتشار الإرهاب في اليمن منها السياسية التي تتمثل بغياب الدولة الذي هو السبب في انعدام الاستقرار، فاستفاد الإرهاب من انعدام المشاركة السياسية واحتكار السلطة وتشجيع التنوع العرقي والمناطقي والطائفي وغيرها من المظاهر؛ لضمان البقاء والتدخلات الخارجية مع ضعف السياسة الخارجية التي أدت إلى غياب مبدأ المصلحة والدبلوماسية النشطة التي كان بالإمكان التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب.

وتشكل الأسباب الاقتصادية كالفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والبطالة، وتشجيع الاحتكار والفساد وتزاوج السلطة وإهدار إنتاج المؤسسات الوطنية سبب لوجود بيئة ملائمة لانتشار الإرهاب.

أما العوامل الاقتصادية فمنها ارتفاع معدل النمو السكاني مع ارتفاع معدلات الأمية، ووجود عادات وتقاليد سيئة تعاقب الضحايا وتقاليد تحتقر وتزدري قطاعات عريضة من فئات مهمشة، وكذلك التفكك الأسري الناجم عن الفقر.

ويعد غياب الخطاب الديني الوسطي المعتدل واللعب بورقة الدين في التصفيات السياسية، من أبرز العوامل الفكرية والدينية التي تساعد في انتشار الإرهاب وتوسع رقعته، خاصة أن هذا الملف استخدمه النظام السابق كذريعة لمعاقبة المتدينين والإسلاميين المعارضين.

وبالنسبة للعوامل الأمنية فشكل الأمني المنفرد في قضايا الإرهاب دون معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامل دعم للإرهاب في اليمن،

وزاد ذلك من خلال استغلال الورقة الأمنية لتحقيق مصالح سياسية، بالإضافة إلى وجود اختراقات أمنية من جهات أمنية وإقليمية ودولية استغلت جماعات العنف وتوجيههم حسب مصالحها.

وتتجلى أبرز الحلول في معالجة ملف الإرهاب، باستعادة الدولة بالتوازي مع عمليات عسكرية تضرب النواة الصلبة للإرهاب، ثم إصلاح الاختلالات في كل المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للدولة اليمنية، ومحاربة التطرف بخطاب إعلامي مدروس، وبرنامج أمني اقتصادي تنموي سياسي يضمن حالة من الاستقرار.

مقدمة

ظل وسيظل الإرهاب والعنف مرض مزمن في تاريخ البشرية لا يعرف دينا ولا لغة ولا عرقا ولا منطقة ينتسب لها، ولكن كلما تم تشخيص أسبابه بدقة كلما نجح العلاج، وكلما بحثنا عن مضاعفاته بعيدا عن أسبابه، كلما تسرب وانتشر وتوسعت دائرته وتلونت واجهته وبحث عن محيط خصب، لتتحول جيناته من عنف إلى عنف أكثر قسوة وأشد فتكا. لقد شاهد العالم تطور الإرهاب في العالم الإسلامي والذي بدا بجماعات عنف عشوائية، رتبت ذاتها في إطار أيدولوجيات تحركها رغبات القتل كمنتج كما هو الحال عليه بالنسبة للميلشيات الطائفية والقاعدة، التي استغلت بيئة الصراعات لتؤسس كيانات مثلما فعل داعش ودول تحكمها الميلشيات، ولم يكن لهذه الجماعات وتلك الكيانات أن يتسع فكرها ومساحة وجودها، لولا أنها وجدت بيئة محيطة بها صالحة لانتشار فيروساتها مدعومة ومسنودة ماليا وإعلاميا.

وفي اليمن فإن الانقلاب وانهيار الدولة وسيطرة الميلشيات، شكلت عامل رئيسي في تشكيل بيئة خصبة للإرهاب حاليا ومستقبلا، وبالتالي فقد أصبحت اليمن مهدد للأمن الإقليمي والدولي مالم يتم محاربة الإرهاب بالتوازي مع استعادة الدولة لشرعيتها ونفوذها.

ما هي العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار الإرهاب؟

على سبيل المثال ومن خلال قراءة متأنية لأسباب وعوامل انتشار الإرهاب في اليمن، هناك عوامل متعددة منها سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وأمنية، ولذا فحين البحث عن العلاج يجب أن تنطلق حملات مكافحة الإرهاب بوتيرة محددة، لتصحيح كل المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لتنجح الحملة في إضعاف وإنهاء فكر القتل والدماء.

الأسباب والعوامل السياسية :

يُشكل غياب الدولة عاملا رئيسيا في غياب الاستقرار، ولا يمكن للدولة أن تحضر بغياب الديمقراطية الحقيقية، وبالتالي فإن الإرهاب استفاد من انعدام المشاركة السياسية واحتكار السلطة وتزوير الانتخابات وقمع الإرادة السياسية وإضعاف الحياة الحزبية وضرب بنيتها وتفريخها، في مقابل ضعف استيعاب الأحزاب للجميع وبقائها مغلقة في مربع صراعات الماضي وضعف التوعية السياسية وغياب مناهج الحكم الرشيد عن المدارس والجامعات، وصولا إلى الاستبداد والشمولية وإغلاق منافذ الحوار السياسي وصناعة قادة سياسيين فاسدين،لضمان الولاءات وغياب الرؤى الاستراتيجية وضعف الحامل السياسي لأي رؤية، وانعدام المشروع من الأساس وثقافة الإقصاء والتخوين من الحاكم للمعارض، وقمع التنوع السياسي وتشجيع التنوع العرقي والمناطقي والطائفي، لضمان البقاء والتدخلات الخارجية مع ضعف السياسة الخارجية التي أدت إلى غياب مبدأ المصلحة والدبلوماسية النشطة التي كان بالإمكان التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب .

كل ذلك نجم عنه سيطرة نظام استبدادي غير ديمقراطي، في مقابل وجود شباب هائم يبحث عن الحرية في ثنايا السلاح تحت ذريعة الجهاد.

عوامل سياسيـة :

غياب الديمقراطية الحقيقية	انعدام المشاركة السياسية	احتكار السلطة	تزوير الانتخابات	قمع الإرادة السياسية
اضعاف الحياة الحزبية	ضرب بنية الاحزاب وتفريخها	ضعف استيعاب الأحزاب وبقائها مغلقة في مربع صراعات الماضي	ضعف التوعية السياسية	غياب مناهج الحكم الرشيد من المدارس والجامعات
الاستبداد والشمولية واغلاق منافذ الحوار السياسي	صناعة قادة سياسيين فاسدين لضمان الولاءات	غياب الرؤى الاستراتيجية	ضعف الحامل السياسي	انعدام المشروع
ثقافة الاقصاء والتخوين	قمع التنوع السياسي وتشجيع التنوع العرقي والمناطقي والطائفي	تدخلات الخارج السياسية	اختراق السيادة وضعف السياسة الخارجية	

"

نظام عسكري استبدادي غير ديمقراطي وشباب هائم يبحث عن الحرية في ثنايا السلاح تحت ذريعة الجهاد.

عوامل إقتصاديـة:

- تدهور الأوضاع الاقتصادية
- ارتفاع معدلات البطالة
- انعدام فرص العمل
- تشجيع الاحتكار
- الفساد المالي والاداري
- تزاوج السلطة والثروة
- احتكار الثروات القومية
- إهدار انتاج المؤسسات الوطنية
- تشجيع تجارة الممنوعات
- غض الطرف عن توسع زراعة وتجارة القات
- عدم دعم الانتاج المحلي
- تشجيع الهجرة للخارج
- انعدام المؤسسات التدريبية والمهنية لتأهيل الشباب
- انعدام تشجيع الحرف أو حتى دعم استمرارها
- نهب ثروات البلاد
- انعدام الاصلاحات الاقتصادية والاعتماد على القروض والمنح الدولية
- خلق كتل اقتصادية في البلاد ذات علاقة بالسلطة وتطويع القبيلة والمؤسسات المدنية والعسكرية لتلك الكتل

"بلد فقير وجيل من الشباب يئن جوعا وفقرا يبحث عن الوظيفة فيجدها عند دولة تتاجر بالإرهاب فتلاحقه متهما فإما السجن أو البحث عن عصابات السلاح وجماعات الإرهاب.

أما العوامل الاجتماعية التي دعمت بيئة الإرهاب والتطرف في اليمن فهي :

ارتفاع معدل النمو السكاني مع ارتفاع معدلات الأمية ووجود عادات وتقاليد سيئة تعاقب الضحايا وتقاليد تحتقر وتزدري قطاعات عريضة من فئات مهمشة، مع ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور والهجرة المبكرة للشباب، بحثا عن فرص عمل وتدهور التعليم الحكومي وتخلي الدولة عن واجبات توفيرها للأوليات الضرورية الطعام والدواء والمسكن. كما ساهم في ذلك التفكك الأسري الناجم عن الفقر والانحراف الأخلاقي الذي يتحول الى تطرف مفاجئ وقضايا الثارات وزيادة معدلات العنف السري، وانعكاسات حالات الاغتصابات والاختطافات والزواج المبكر والتسرب من المدارس وغياب وسائل الترفيه والرياضة والحدائق العامة والمنتزهات وتناول القات والممنوعات والسهر، وغياب الاستقرار النفسي والاجتماعي في محيط أسري ضائع ومتمزق، وهو ما أدى إلى نشوء جيل معقد في أسرة مفككة ومجتمع متناحر، لن يجد أفضل من معسكرات الإرهاب تشعره أن للحياة قيمة إذا ما بذلها في قتال المجتمع الذي يصفونه بالمنحرف.

عوامل إجتماعية:

- ارتفاع معدل النمو السكاني
- ارتفاع معدلات الأمية
- وجود عادات وتقاليد سيئة تعاقب الضحايا
- وجود تقاليد تحتقر وتزدري قطاعات عريضة من فئات مهمشة
- ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور
- الهجرة المبكرة للشباب بحثا عن فرص عمل
- تدهور التعليم الحكومي
- تخلي الدولة عن واجبات توفيرها للأوليات الضرورية الطعام والدواء والمسكن

- التفكك الأسري الناجم عن الفقر
- الانحراف الأخلاقي الذي يتحول الى تطرف مفاجئ
- قضايا الثارات
- زيادة معدلات العنف الاسري
- انعكاسات حالات الاغتصابات والاختطافات
- الزواج المبكر
- التسرب من المدارس
- غياب وسائل الترفيه والرياضة والحدائق العامة والمنتزهات
- تناول القات والممنوعات والسهر
- غياب الاستقرار النفسي والاجتماعي في محيط أسري ضائع ومتمزق

"

جيل معقد في أسرة مفككة ومجتمع متناحر لن يجد أفضل من معسكرات المجاهدين تشعره أن للحياة قيمة اذا ما بذلها في قتال المجتمع المنحرف.

العوامل الفكرية والدينية

يمثل غياب الخطاب الديني الوسطي المعتدل أهم أسباب التعبئة الفكرية المنحرفة خاصة إذا خضعت لسباق طائفي مذهبي متطرف، كما أن من الأسباب انعدام اهتمام الدولة بالتوعية الدينية في المدارس والجامعات وتشجيع السلطة أحيانا للصراعات الأيديولوجية، ودعمها للزعامات والجماعات الدينية التكفيرية والجهادية لتقوية قوى ضد قوى بالذات قوى ايدلوجية متطرفة ضد قوى سياسية.

كما أن اللعب بورقة الدين في التصفيات السياسية من أهم العوامل الى جانب ضياع رسالة المسجد التوعوية والمجتمعية، وحشره في الخلافات السياسية وغياب التوعية والتعليم الديني الوسطي والعميق واستبداله بتدين سطحي وعلم نظري يعتمد على النقل وليس العقل، فظهرت فتاوى تكفير وتفسيق وردة ادت إلى ظهور جيل متدين تدينا سطحيا جهاديا.

لقد كان أيضا استخدام الإرهاب ذريعة للنظام لمعاقبة المتدينين والإسلاميين المعارضين، وتخلي الدولة والمجتمع والأسرة والمدرسة عن واجباتها في غرس القيم السوية والتوعية الدينة الوسطية في أوساط الصغار والمراهقين،وضعف المناهج الدراسية المدرسية والجامعية بالذات في مجالات الفكر المعاصر والتدين الوسطي والصراعات الطائفية والمذهبية، واستغلال الدين ورقة للربح السياسي، من أهم عوامل انتشار الإرهاب.

أيضا تمثل الحملات الإعلامية المحلية والدولية التي لا تفرق بين الإسلام كدين وسطي يؤمن بحق التعايش يدعم حقوق وحريات الإنسان، وبين من يستخدم الإسلام حجة لقتل الأبرياء والأحداث الخارجية وحالات الحرب والقتل في بلدان إسلامية، كوسيلة مغرية دفعت بكثيرين إلى البحث عن طرق للمقاومة أو لإنقاذ اخوانهم أدت إلى قناعات دائمة بالعنف.

وفي النهاية أدى كل ذلك الى ظهور جيل موحد في ممارسة التطرف والعنف ومتناقض في الالتزام والتدين، فغالبية المنضمين لتيارات العنف إما كانوا منحرفين أو هم ممن تتلمذوا على أيادي مشايخ دين متطرفين.

عوامل دينيـة:

- غياب الخطاب الديني الوسطي المعتدل
- سيطرة الخطاب المتطرف الغارق في براثن الطائفية
- انعدام اهتمام الدولة بالتوعية الدينية في المدارس والجامعات
- تشجيع الصراعات الأيدلوجية ودعم الزعامات والجماعات الدينية
- اللعب بورقة الدين في التصفيات السياسية
- ضياع رسالة المسجد التوعوية والمجتمعية وحشره في الخلافات السياسية
- غياب التوعية والتعليم الديني الوسطي والعميق واستبداله بتدين سطحي وعلم نظري يعتمد على النقل وليس العقل فظهرت فتاوى تكفير وتفسيق وردة ادت الى ظهور جيل متدين تدينا سطحيا جهاديا
- استخدام الارهاب ذريعة للنظام لمعاقبة المتدينين والاسلاميين المعارضين
- تخلي الدولة والمجتمع والأسرة والمدرسة عن واجباتها في غرس القيم السوية والتوعية الدينة الوسطية في أوساط الصغار والمراهقين
- ضعف المناهج الدراسية المدرسية والجامعية بالذات في مجالات الفكر المعاصر والتدين الوسطي
- الصراعات الطائفية والمذهبية
- استغلال الدين ورقة للربح السياسي
- الحملات الاعلامية المحلية والدولية التي لا تفرق بين الاسلام كدين وسطي يؤمن بحق التعايش يدعم حقوق وحريات الانسان وبين من يستخدم الاسلام حجة لقتل الأبرياء
- الأحداث الخارجية وحالات الحرب والقتل دفعت بكثيرين الى البحث عن طرق لما يعتدونه الدفاع عن الاسلام أدت الى قناعات دائمة بالعنف

> **ظهور جيل موحد في ممارسة التطرف والعنف ومتناقض في الالتزام والتدين، فغالبية المنضمين لتيارات العنف إما كانوا منحرفين أو هم ممن تتلمذوا على ايادي مشايخ دين متطرفين.**

العوامل الأمنية

لقد شكل التعامل الأمني المنفرد في قضايا الإرهاب دون معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامل دعم للإرهاب في اليمن، وزاد ذلك من خلال استغلال الورقة الأمنية لتحقيق مصالح سياسية والمطاردات والاعتقالات المستمرة بمجرد الاشتباه وملاحقة المتهمين طوال الحياة، دون اخضاعهم لبرنامج مناصحة وتنمية عملي، وعدم معالجة قضايا العسكريين الذين يشكلون أنوية جماعات العنف وتطبيق سياسات أمنية لا تراعي الخصوصية اليمنية .

كما أن وجود اختراقات أمنية من جهات إقليمية ودولية تستغل جماعات العنف وتوجههم حسب مصالحها، كما حصل مع الحوثيين، وكل ذلك أدى الى ظهور جيل من المتطرفين والمقاتلين والانتحاريين صغار السن حتى من يعود إلى جادة الصواب لا يجد قبولا لدى أجهزة الأمن والمجتمع.

عوامل أمنية عسكرية :

- التعامل الأمني فقط مع قضايا الارهاب
- استغلال الورقة الأمنية لتحقيق مصالح سياسية
- المطاردات والاعتقالات المستمرة بمجرد الاشتباه وملاحقته طوال الحياة
- عدم معالجة قضايا العسكريين الذين يشكلون أنوية جماعات العنف
- تطبيق سياسات أمنية لا تراعي الخصوصية اليمنية
- وجود اختراقات أمنية من جهات اقليمية ودولية تستغل جماعات العنف وتوجههم حسب مصالحها

> ظهور جيل من المتطرفين والمقاتلين والانتحاريين صغار السن حتى من يعود الى جادة الصواب لا يجد قبولا لدى أجهزة الأمن والمجتمع.

أسبـاب التطرف والعنـف

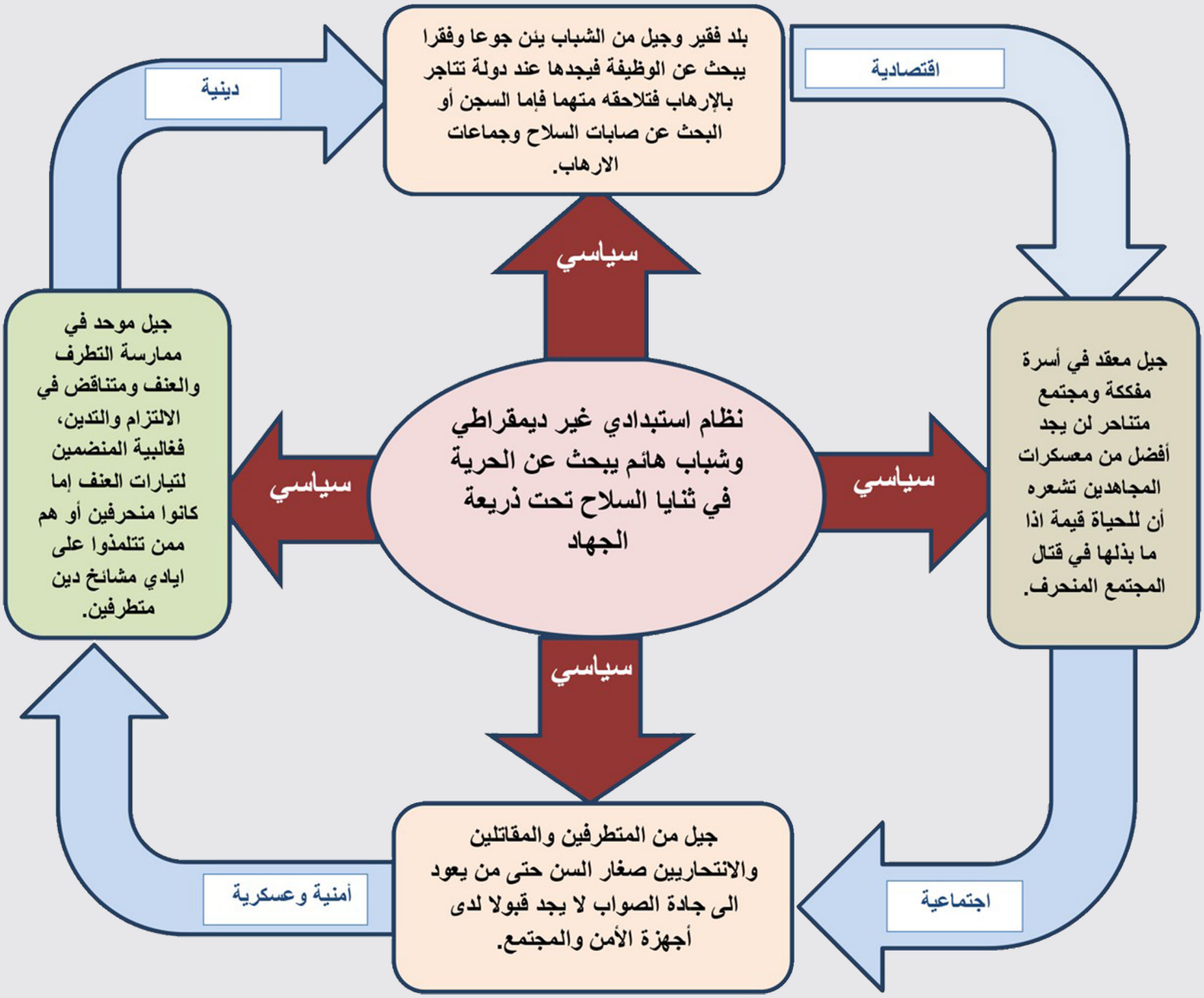

الحلول

ولوضع الحلول اللازمة علينا التحرك أولا لاستعادة الدولة بالتوازي مع عمليات عسكرية تضرب النواة الصلبة للإرهاب، ثم البدء بخطة إصلاح الخلل في كل المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للدولة اليمنية، ومع ذلك التحرك في محاربة الإرهاب بخطاب إعلامي مدروس وبرنامج أمني جاد وخطة اقتصادية تنموية ووضع سياسي مستقر ورقابة مالية صارمة وتوعية اجتماعية وفكرية مسئولة.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

00967 737 887 778
@abaadstudies
@abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص له من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.